وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي

Ministère de l’Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم.:القانون العام

المرجع: .....

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: الحقوق

التخصص: القانون الدولي

من إعداد الطالب(ة):

لعوز خيرة

تحت إشراف الأستاذ(ة):

ساجي علام

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة)	بن عودة نبيل	رئيسا.
الأستاذ(ة)	ساجي علام	مشرفا مقررا
الأستاذ(ة)	درعي العربي	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

تاريخ المناقشة :2023-06-04

شكر و تقدير

.....لا يسعى بعد إتمام هذا البحث إلا أن أحمد الله تبارك و تعالى و أشكره على عظيم نعمه و جليل منته، فهو مبدأ الحمد و منتهاه لا أحصي ثناء عليه كما أثنى على نفسه.

حباني بنعمة طلب العلم و سهل لي طريقه و سيرني أن أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان. عرفا للجميل إلى أستاذي المشرف "**يوسفي محمد**" لقبوله الإشراف على المذكرة رغم مشاغله الكثيرة، فلم يبخل علينا بالعلم و الوقت.....

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين منحوا صدورهم من أجل قراءة و تقويم هذه المذكرة.....

كما أتقدم بالشكر لكل ما ساعدني من قريب أو بعيد لإتمام هذه المذكرة.

إهداء

تهدي ثمرة هذا البحث المتواضع إلى:

رمز المحبة والحنان، إلى القلب الناصع بالبياض، إلى منبع الصبر والتفاؤل، إلى التي رعتني حق الرعاية، كانت سندي في الصعاب إلى قدوتي في هذه الحياة.

أمي لحبيبة.

إلى منبت الخير والتضحية، إلى من علمني النجاح والصبر، إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد إلى طريق العلم، إلى من أجمل اسمك بكل فخر أبي العزيز

.

أصبحت مؤسسات التمويل الدولي الكبرى وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مثاراً للجدل فيما يتعلق بأهدافها، ودورها في الدول النامية عموماً، وفي دول جنوب الصحراء على وجه الخصوص فعلى الرغم من السياسات المعلنة للبنك الدولي التي تستهدف مكافحة الفقر، ومساعدة الناس في الحفاظ على بيئتهم من خلال تقديم الموارد، وتبادل المعارف، وبناء القدرات وتكوين الشراكات في القطاعين العام والخاص في الدول النامية إلا أن البعض يرى أن البنك الدولي، وكذا صندوق النقد الدولي ما هما إلا أدوات جديدة لفرض النفوذ الرأسمالي للدول الصناعية على دول كانت إلى وقت قريب مستعمرات تابعة لها.

كان الدور الم تصور لصندوق النقد الدولي هو تقديم المساعدة الرقية التقوية موازين المدفوعات في الدول الأعضاء ولم تكن السياسة الإشتراطية للصندوق تتعلق في البداية إلا بعدد صغير من المتغيرات المتعلقة بإدارة الطلب الكلى وصغر الصرف ويمكن اعتبار أن السياسة الاشتراطية بأنها السعر الذي لدفعة الدول المفترضة للحصول على الموارد الدولية وكان الفرق الأكثر أهمية بين دور البنك والصندوق أن الأخير وليس البنك هو من يتعامل في المسائل المتعلقة بسعر الصرف أما البنك فكان المقصود منه التركيز على إقراض المشروعات طويلة المدى. وبصفة رئيسية مشروعات البنية التحتية، ولم يكن البنك على الأقل في بدايته يفكر في اتخاذ سياسات اشتراطية إلا في حالات استثنائية.

وقد اتخذ تقسيم العمل بين الصندوق والبنك في مراحله الأولى تقسيما جغرافياً. فلم يكن يتوقع للصندوق أن يتعامل بصفة أولية مع الدول الأقل نموا، ولم يكن مصمماً كمؤسسة سياستها الأساسية معالجة الأنواع الخاصة) من المشكلات في موازين المدفوعات التي ترتبط الأن بشكل خاص بالدول النامية أما البنك فتم إنشائه لإعادة البناء بعد الحرب العالمية الثانية، وكذا مساعدة الدول النامية.

وفى الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات لم يكن هناك تداخلاً بين وظائف كلتا المؤسستين الدوليتين حتى حدث التحول فى إقراض البنك عام 1979 عندما تم تقديم قروض الإصلاحات الهيكلية ، والنماذج الأخرى المتعلقة بالإقراض وقد كان ذلك كإستجابة

للحاجة إلى رأب الصدع بين الدعم قصير المدى الموازين المدفوعات التي كان يقدمها الصندوق، والإقراض متوسط وطويل المدى الذي يقدمه البنك، ولم يكن أحد من المؤسستين قادراً على تقديم الدعم للبلدان الأعضاء التي في حاجة إلى إصلاحات متوسطة وطويلة المدى لموازين مدفوعاتها.

ولذا كان التقارب بين المؤسستين بسبب التغير في زبائن الصندوق، وتوجيه قروض البنك لمناطق قريبة من التي يمولها الصندوق.

وقد كانت خطة بيكر عام 1985 المسماة بالإصلاح من أجل النمو" إيذاناً بإنشاء تسهيلات الإصلاحات الهيكلية التي أنشأها الصندوق، وصممت في ذات الوقت لكي يتم إدارتها من قبل الصندوق والبنك. وقد أدى ذلك لإثارة تساؤلات عن أدوارهم المشتركة وقد عكست خطة بيكر عدم الرضاء الأمريكي عن افتقار الصندوق إلى التوجه بالنمو، وأرادت أن تدعم دور الصندوق عن طريق البنك، وقد أدت التطورات السابقة في أدوار كلتا المؤسستين إلى الوضع الحالي من تداخل اختصاصات كلتا المؤسستين إلى حد كبير.

برامج الإصلاحات الهيكلية[1] وعندما صمم الصندوق والبنك برامج الإصلاحات الهيكلية، إعتمدا على ثلاثة أنواع من السياسات:

1 -كبح الطلب الذي يتضمن خفض الإنفاق الحكومي، ووضع سقف للتوسع الإئتماني، وزيادة الضرائب، وتقييد الأجور .

2 تحويل الموارد إلى سلع قابلة للتداول عن طريق إستخدام سياسات تخفيض سعر العملة، وإصلاح الأسعار.

3 -السياسات التي تحسن من كفاءة الاقتصاد في المدى المتوسط والطويل، والتي تضمن أدوات مثل الإصلاح المالي، وتحرير الإستيراد

[1]The IMF and the World Bank in Africa: Conditionality, impacts and alternatives, Scandinavian Institute of African studies, Uppsala, 1987, p. 15 18

وقد تضمنت تلك الإصلاحات رفع الدعم وتشجيع الخصخصة وفتح الأبواب أمام الوكالات التجارية الأجنبية. ومن الواضح أن ذلك يشبب في خفض العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات ولكن يقابلها ارتفاع معدلات البطالة وتراجع مستوى معيشة الفئات الأكثر فقراً وتدمير الصناعة المحلية بسبب عجزها عن منافسة المنتجات المستوردة وارتفاع للأسعار.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في أن توفير الحماية الكافية لاقتصادنا الوطني، تجعل من الدول لها مكانة وأهمية كبيرة في الساحة الأولية الاقتصادية، وذلك يضمن الحماية اللازمة للاقتصاد، مما يساعد ذلك على تحقيق الانعاش الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد، وذلك بدعم وتشجيع القطاع البنكي في هذا الشأن.

أسباب اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع الى شخصية ذاتية وموضوعية، فالأسباب الشخصية الذاتية كثيرة من أهمها الرغبة الشديدة والميول إلى التعرف على قطاع البنك ومهامه الفعالة التي تجعله كيانا قائما بحد ذاته،أما عن الأسباب الموضوعية في اختيار هذا الموضوع فتكمن في كون أن الموضوع مهم في حد ذاته، وحماية الاقتصاد الوطني

الصعوبات التي واجهتنا:

أما عن الصعوبات التي واجهتنا من خلال هذه الدراسة، فتكمن أساسا في صعوبة دراسة الموضوع لكونه يتعلق بقطاع حساس جذا، مما وجدنا عراقيل في إثرائه بالمادة العلمية لقلة المراجع التي لها علاقة بهذا الموضوع، إضافة غالى أن الموضوع لم يتناول بكثرة من قبل الباحثين الجزائريين بالرغم من أهميته.

أهداف البحث :إن البحث التالي يهدف أساسا إلى تحليل دور البنك والصندوق في حماية الاقتصاد الوطني من كل الأخطار والخروقات التي تواجهه، باعتبارها عاملا أساسيا لازدهاره

اشكالية البحث :

من خلال أهمية هذا الموضوع والأسباب التي جعلتني أتناوله تتحدد الإشكالية الرئيسية بحثي من خلال السؤال : **ماهو دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؟**

المنهج المعتمد :

اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، المنهج الوصفي لأننا وصفنا البنك والصندوق بكل مهامها ووسائلها ، هذا ما تناولناه في الفصل الأول، إضافة الى انتهاجنا المنهج التحليلي.

وقد تناولت موضوعي وفقا لخطة ثنائية تقوم على فصلين الأول تحت عنوان "الإطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي " ، والفصل الثان ي دور البنك الدولي في تدخل السياسة النقدية.

صندوق النقد الدولي هو المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي، ويضم في عضويته 188 بلد عضو مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق الصالح المشترك[1].

هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة.[2]

يعد أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية النقدية والمالية ، فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى ومتطلبات السوق[3].

[1] صندوق النقد الدولي التقرير السنوي لسنة 2013 www.imf.org/

[2] الشقيري نوري وآخرون المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى (عمان بدار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة ، 2009)، ص 298

[3] أسامة محمد ابراهيم محمد صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل الإسكندرية http://www.eastiaws.com

المبحث الأول ماهية صندوق النقد الدولي International MonetoryFound :

تأسس صندوق النقد الدولي على أنقاض الفوضى التي شهدتها فترة ما بين الحربين العالميتين ليكون بمثابة المؤسسة الدولية التي تقع على عاتقها مهمة إدارة النظام النقدي الدولي وتأمين الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال تطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه والتخفيف من حدته إضافة لتحقيق استقرار أسعار الصرف والمحافظة على نظمها دون الوقوع في أزمات مالية.

المطلب الأول : نشأة صندوق النقد الدولي:

بدأت الأفكار والمقترحات تتوالى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية حول إقامة مؤسسات متخصصة بالنقد الدولي، كان أهمها المقترح الذي قدمه اللورد كينز في 07 أفريل 1943 والخاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي ومقترح الخبير هوايت المقدم في 05 أفريل 1943 والذي يعتبر المصمم الحقيقي لصندوق النقد الدولي ، وتم إنشاؤه بموجب اتفاقية برتن وودز

الفرع الأول: اتفاقية برتن وودز

انشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية Bretton Woods بولاية New Hampshireفي الفترة 01-22 تموز (جويلية 1944) والتي أقرها ممثلو 44 دولة اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية والعمل نحو إعادة الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى، وذلك من خلال البنك الدولي للإعمار والتنمية IBRD الذي رافق إنشاؤه تأسيس الصندوق لذا عادة ما يطلق على هاتين المؤسستين بتوأم برتن وودز .

وهكذا ارتبط تأسيس الصندوق بحاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة عالمية أو نظام نقدي دولي جديد المعالجة الاقتصاد العالمي ما بعد الكساد الكبير خلال الثلاثينيات، التي شهدت آثار وخيمة على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والمالية كإفلاس البنوك ، تدهور

أسعار المنتجات بطالة واسعة وفقدان مستمر للثقة بالعملات الوطنية وتزايد الطلب على الذهب وهو ما أحدث تقلص في حجم المعاملات النقدية في مختلف الدول وانكماش في التجارة وانخفاض في مستويات المعيشة.

ونظرا لهذه الظروف قدم الاقتصاديان الأمريكي هاري دكستروايت والبريطاني جون ماينزد كينز أفكارهما لإقامة نظام دولي تجاري تتولاه منظمة تعاونية تضمن تحويل العملات وتحديد قيم واضحة لها والغاء القيود والممارسات التي تقيد حركة التجارة والاستثمار ، علما أن الصندوق لم يبدأ أعماله إلا في عام 1946 وكان يضم آنذاك 39 دولة عضو[1].

قدم الاقتصادي كينز مقترح باسم الوفد البريطاني خاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي) International Clearing Found)، أما المقترح الثاني فقد قدمه الاقتصادي هاري باسم الوفد الأمريكي خاص بإنشاء صندوق التوازن الدولي (International Stabilization Found)، والجدير بالذكر أن الفلسفة الأساسية لكلا المشروعين متشابهة تقريبا وتتصف بالليبرالية في العلاقات الدولية وإقامة نظام دولي شامل يعتمد على أسعار صرف ثابتة مع حق تعديلها بنسب مئوية بسيطة، بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وكذلك تقديم القروض للدول المتضررة والابتعاد عن وضع الحواجز والقيود أمام النقد الأجنبي ، والمساواة والعدالة في التعامل مع الدول والامتناع عن التسابق في تخفيض أسعار الصرف بهدف الحفاظ على مستويات عالية للتوظيف (التشغيل) المحلي ورغم هذا التطابق في الأسس فإن الخطتين تختلفان من حيث الجوهر ومن حيث التنظيم التفصيلي لكل منهما: فالمقترح الأمريكي يؤكد على ضرورة إنشاء مؤسسات دولية وإلغاء الحواجز والرقابة على الصرف والابتعاد عن سياسة حماية التجارة الخارجية والتقليل من تدخل الحكومات الوطنية في مواجهة التقلبات في مستويات التشغيل والعجز في ميزان المدفوعات، وهكذا فإن الوفد الأمريكي كان يعبر عن مصالح أمريكا في عالم ما بعد الحرب باعتبارها الدولة الغنية الدائنة

[1] عرفان تقي الحسيني التمويل الدولي الطبعة الأولى (عمان :دار مجدلاوي للنشر، 1999) ص 285-286

، وقد استطاعت أمريكا فعلا الضغط على الدول الأخرى المدينة حتى توافق وتقوم بدورها في إصلاح وتعديل اقتصادها والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات.

يستخلص من ذلك أن على المدين وحده تقع مسؤولية اتخاذ الاجراءات لإصلاح أوضاعه الاقتصادية وتعديل ميزان المدفوعات، بينما المقترح البريطاني كان يعبر عن مصالح الدول المدينة وعلى رأسها بريطانيا آنذاك ويرى أن مسؤولية إجراء الاصلاحات تقع على الطرفين المدين أولا ثم الدائن حيث أن من واجب الدولة ذات الفائض العمل على تخفيض الفائض في ميزان مدفوعاتها أيضا.[1]

أهم مواضيع المحادثات في مؤتمر برتن وودز كانت تتعلق بالنقطتين التاليتين :

أ- السيولة النقدية.

ب توازن ميزان المدفوعات.

بالنسبة للأولى ففي حالة عدم توفر الاحتياطي الكافي من النقد الأجنبي (السيولة)، فإن على الدولة أن تمتنع عن استخدام السياسات النقدية الوقائية، أو القيود والحواجز الجمركية لمواجهة الصعوبات الحاصلة في ميزان المدفوعات ، وخاصة إذا كانت هذه الظاهرة قصيرة الأجل.

أما الثانية فكانت تخص الطريقة التي تستخدمها الدول المتضررة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات، و الصعوبات التي تواجهها في حالة عدم القدرة على الدفع بالنقد الأجنبي.

وكانت أفكار كينز مرتكزة على ما يلي :

أ- إنشاء اتحاد مقاصة دولي.

ب- الفائض في ميزان المدفوعات لإحدى الدول تعني بالضرورة وجود عجز لدى دولة أخرى، ولهذا فإن على الدولة ذات الفائض أن تقوم بإقراض ما لديها من فائض لدولة تعاني من العجز وبالتالي لن يصاب الاتحاد بانعدام السيولة النقدية.

[1] ميثم عجام صاحب التمويل الدولي عمان غدار زهران للنشر والتوزيع، 2008) من 169-170

ج- تحسب قيمة القروض المقدمة للإتحاد على أساس عملة احتياطية جديدة أطلق عليها اسم بانكور وهي وحدة حسابية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية ، بعد أن توافق الدولة على استخدامها وتكون مربوطة بالذهب وقابلة للتغيير حسب الظروف الاقتصادية وهكذا تأخذ هذه العملة تدريجيا دور الدولار أو الاسترليني في حالة اختيارهما عملة احتياطية) وهذه العملة الجديدة غير خاضعة أو تابعة لإحدى الدول .

وبعد مرور 25 سنة على قيام الصندوق وبالتحديد عام 1969 وبعد الهزات التي حطت من قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق المالية العالمية ، اضطر الصندوق لإيجاد عملة جديدة أسماها حقوق السحب الخاصة.(SDR) . أو الذهب الورقي.

د- لكل دولة حصة في رأس مال الاتحاد، وتتحدد قيمة هذه الحصة على أساس حجم الصادرات والواردات قبل الحرب العالمية الثانية وكان هذا الاقتراح محابيا لبريطانيا .

هـ- يمكن للدولة المدينة أن تقترض من الاتحاد عن طريق السحب على المكشوف (Over Draft)وتكون هذه القروض بدون فوائد أو نفقات ولكن مربوطة بحجم الحصة في رأس مال الاتحاد والتي تشكل أقصى حدود المديونية (القدرة الائتمانية) وتفرض فوائد في حالة طلب قروض تزيد عن نسبة 25% من قيمة الحصة، ويمكن زيادة الحصة حسب تطور حجم التجارة الخارجية للدولة العضو.

كما وضعت عقوبات فيما يخص السحب من الاتحاد بما يزيد عن قيمة الحصة خلال سنة واحدة.

وقد عارضت أمريكا هذه الخطة تخوفا من أنها قد تكون البقرة الحلوب للعالم أجمع ، لذلك اقترح الوفد الأمريكي ضرورة تثبيت قيمة العملات في العالم أولا (استقرار أسعار الصرف) وتكون وحدة التعامل هي يونيتاس (Unitas) وترتبط بوزن محدد من الذهب ويقوم الصندوق بتسوية ميزان المدفوعات وعند تحديد حجم الحصص الخاصة لكل دولة فقد اقترح

أن يكون على أساس ما بحوزة الدولة من ذهب نقد أجنبي وحجم دخلها القومي ومدى تقلبات ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية .

في نهاية المناقشات اخذ بالمبدأ الأمريكي لأن الجانب الأمريكي كان هو المسيطر على المباحثات كما أنها الدولة التي كان بمقدورها تقديم السيولة اللازمة لتوازن وتعديل موازين المدفوعات.

أنشئ صندوق النقد الدولي (IMF) ووقعت أغلبية كافية من الدول الأعضاء (كانت تمتلك نسبة 65% من مجموع الحصص في الصندوق) على مواد الاتفاق يوم 27 ديسمبر 1945 ، وتم عقد أول اجتماع لهم في مدينة سافانا (جورجيا – أمريكا) في مارس 1946 وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول، واختير كاميل جات (C.Gat) أول مدير للصندوق وبلغت قيمة الحصص الأولى له 4.7 مليار دولار .

كما يضم الصندوق أعضاء أصليين وهم الدول التي حضرت مؤتمر برتن وودز والتي قامت بإيداع الوثائق الرسمية (الخاصة بالانضمام للصندوق حتى نهاية عام 1964 ، أما الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد هذا التاريخ فلا تعتبر من الأعضاء الأصليين. [1]

الفرع الثاني : شروط الانضمام للصندوق

وفقا لاتفاقية الصندوق فإنه من الواجب إصدار قرار من مجلس محافظي الصندوق عند قبول دولة جديدة كعضو في الصندوق ، ويتضمن القرار الذي يصدره مجلس المحافظين شروط القبول التي يجب توفرها لدى الدولة وتتعلق هذه الشروط بما يلي :

أ –قيمة الحصص في رأس مال الصندوق .

ب كيفية ومواعيد تسديد الحصص .

[1] اسميتم عجام صاحب التمويل الدولي مرجع سابق، ص 170–173

ج – موعد إعلان سعر التعادل للعملة الوطنية للدولة طالبة العضوية ، وتحديد سعر التعادل نفسه اي سعر صرف العملة بالنسبة للذهب أو الدولار السعر التناسبي).

د – تاريخ بدء العمليات مع الصندوق (هو عادة بعد مرور شهر واحد من الإعلان).

هـ – تتعهد الدولة طالبة العضوية بتزويد إدارة الصندوق بكافة المعلومات والبيانات التي يمكن أن يحتاج إليها، وتتم عضوية الدولة في الصندوق عندما توقع على النسخ الأصلية لاتفاقية الصندوق وتودع الوثائق الخاصة بموافقتها وتصديقها على الانضمام إلى الصندوق لدى الحكومة الأمريكية وعندما يتم كل ذلك يتساوى الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد في الحقوق والالتزامات في الصندوق عندما يعجز أحد الأعضاء عن الوفاء بالتزاماته المحددة في اتفاقية الصندوق يمكن أن يحرم من حقوق السحب من موارد الصندوق، أما إذا استمر العجز وعدم القدرة على الوفاء فإنه يطلب من الدولة العضو أن تقوم بنفسها بالانسحاب من الصندوق (وهذا ما حدث فعلا مع بولندا ، وتشيكوسلوفاكيا في 31 ديسمبر 1945 وكوبا في 02 أفريل (1947).

لم تتعرض اتفاقية صندوق النقد الدولي سوى لتعديلين كان الأول عام 1969 ، حيث تمكن الصندوق من خلق الاحتياطي الجديد (حقوق السحب الخاصة ليستخدم إلى جانب السيولة الدولية التقليدية لتوفير السيولة اللازمة لتمويل التجارة الدولية .

أما التعديل الثاني كان عام 1978 وشمل بعض بنود الاتفاقية وخاصة التخفيض التدريجي لدور الذهب كاحتياطي دولي، والاعتماد بصورة أكبر على حقوق السحب الخاصة لتصبح الاحتياطي الرئيسي في نظام النقد الدولي[1].

يقوم صندوق النقد بتسخير موارده لتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها وتنفيذه لدوره الكبير في تنمية اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة.

[1]اسميتم عجام ، المرجع السابق،ص175.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف الصندوق

الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقود للتخلص من القيود على الصرف الأجنبي كي تستقر أسعار الصرف، ويمكن التطرق إلى أبرزها فيما يأتي:

الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي

1/ العمل على إيجاد تنظيم دولي متمثل في الصندوق، يعمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي عن طريق إقامة الفرصة للدول من أجل حل مشاكل النقد الدولي (عن طريق الحوار وتبادل الرأي).

2/ إقامة نظام صرف ثابت مع توفير مرونة محدودة في إطار هذا الثبات لأسعار الصرف، ويتم تحديدها عن طريق الدول الأعضاء بتحديد قيمة عملتها المحلية على أساس الذهب أو الدولار وعدم السماح بتبادل في عملتها بأسعار صرف تتجاوز % 1% من قيمة عملتها بالذهب أو الدولار كما حددتها (سواء باتجاه الارتفاع أو الانخفاض) ويتم العمل على تحقيق المرونة في تحديد أسعار الصرف بغية تجاوز جمودها في امكانية الدولة العضو اللجوء إلى الصندوق لسد العجز المؤقت في ميزان المدفوعات حتى لا يضطرها هذا إلى تغيير سعر صرف عملتها إزاء الذهب أو الدولار بالنتيجة العملات الأخرى) ، وكذلك السماح للدولة العضو إجراء تغيير في سعر صرف عملتها إذا كان لا يتجاوز % من قيمة العملة ولأول مرة وإذا تعدى ذلك ينبغي أن يحصل على موافقة الصندوق (وفقا لمبررات وأسباب مقنعة) ، كما أن الاتفاقية أعطت الحق في الاقتراح على أي عضو تعديل قيمة عملته في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات دون إلزامه بإجراء ذلك[1].

3/ إلغاء الرقابة على الصرف والمتمثلة في إلغاء القيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها إلى عملات أخرى، وهو ما تنص عليه المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد

[1] احمدني بن شهرة سياسة الاسلام الاقتصادي في الجزائر (الجزائر) دار هومة، 2008) ص 51-52

الدولي: عدم جواز فرض الرقابة على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بدون الحصول على موافقة الصندوق مسبقا.

4/ توفير التمويل اللازم لتلبية حاجة الدول الأعضاء إليه من أجل معالجة حالات الاختلال التي تنشأ في موازين المدفوعات ، حيث يتم لجوء الدولة العضو إلى الصندوق من أجل حصوله على أرصدة نقدية لمعالجة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات. وهذا يوفر حافز للدول للانضمام إلى الصندوق من أجل الحصول على موارد نقدية في حالة حصول عجز في ميزان مدفوعاتها.[1]

الفرع الثاني : وظائف الصندوق

إن نشاط الصندوق محصور في المجالين النقدي والمالي والذي يتغير حسب طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء وإعطاء الحلول الاقتصادية الممكنة حيث في الفترة الأولى نشأة الصندوق كانت مشاكل الدول الصناعية من اهتماماته ومع مطلع السبعينات كانت المشاكل التنموية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات اللدول النامية الأعضاء) هي أول اهتماماته وعلى إثر هذه المشاكل تحول دوره من التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الاصلاح الاقتصادي وذلك في إطار ما يطلق عليه قاعدة الشرطية من خلال التزام الدولة العضو الطالبة للتسهيلات ومساعدات الصندوق أن تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي.

بحيث أصبح يمارس دورا تنمويا إما بتقديم المزيد من الدعم المالي باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة أو بتقديم المساعدات الفنية وتصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي.[2]

وعليه يمكن حصر وظائف الصندوق فيما يلي:

[1] ميثم عجام صاحب مرجع سابق، ص 183-184 فليح حسن خلف التمويل الدولي الطبعة الأولى (عمان: الوراق للنشر والتوزيع 2004، ص 279-282 .

[2] احمدني بن شهرة،المرجع السابق ص 60.

1/ تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، وإعداد تشريع للبنك المركزي وإعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الاحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.

2/ التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.

3/ توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية ، وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة حيث أنشأت هذه الأخيرة نتيجة مشكلة السيولة).

4/ اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو اتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي، من خلال زيادة قدرتها على رسم السياسات الاقتصادية السليمة.

5/ مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف.

6/ المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان في طريقها للتحول إلى بلدان صناعية.[1]

ثانيا : أهداف البنك الدولي : تتحدد أهداف البنك الدولي فيما يلي :

1 -المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

2 تشجيع الإستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض.

[1] إيمان حملاوي دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، (بسكرة : جامعة محمد خيضر 2013-2014 ص 13-14

3 -المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الأجل الطويل للتجارة الدولية

4 -علاج الإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية.

5 -ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: آليات عمل الصندوق:

إن صندوق النقد الدولي كمؤسسة يتكون من هيكل تنظيمي حيث يتكون من المجلس التنفيذي الذي يقوم بالأعمال اليومية و يأخذ [1]سلطاته من مجلس المحافظين صاحب السلطة العليا كما أن الأعضاء عند اشتراكهم في عضوية الصندوق يقومون بتقديم حصص اشتراك يتكون منها المصدر الرئيسي لموارد الصندوق الذي يستطيع من خلاله أن يقدم القروض للبلدان التي تعاني من أزمات وفقا لبرامج الإقراض التي وضعها الصندوق.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي [2]

حددت اتفاقية صندوق النقد الدولي هيكله التنظيمي و قد أجريت عليه ثلاث تعديلات منذ وضعها موضع التنفيذ في ديسمبر 1945 و هي تنص على التركيبة التنظيمية التالية مجلس المحافظين المجلس التنفيذي المدير العام اللجنة المؤقتة و لجنة التنمية.

أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل مذكرة دبلوم الدراسات الضريبية كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
[1]

[2] http//www.bohot.ml.19/04/2016 16h59

الشكل رقم 01 الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

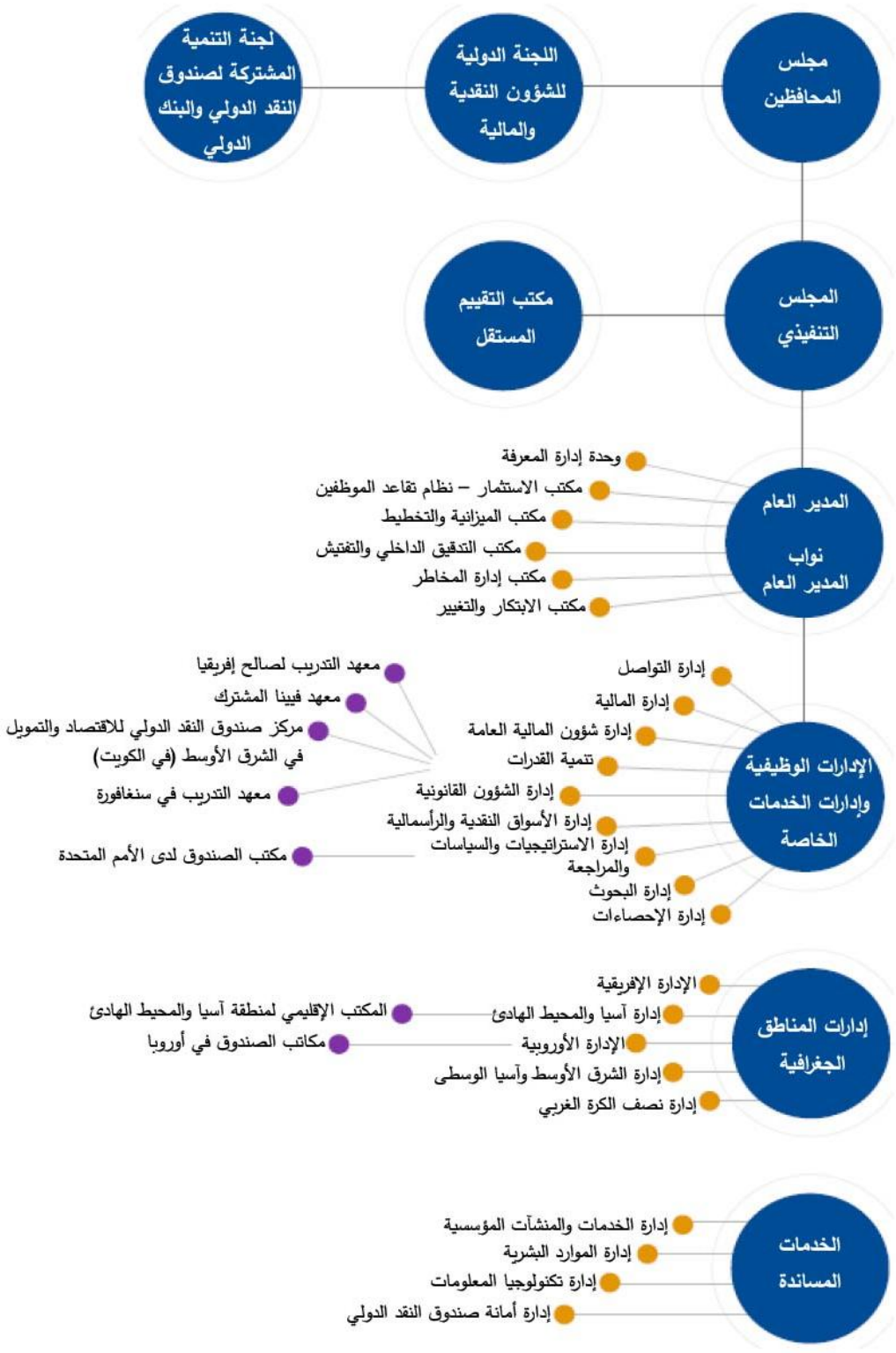

المصدر : https://www.imf.org/ar/About/Organization-Chart

الأجهزة المسيرة : تتوزع الأجهزة المسيرة في صندوق النقد الدولي بين:

1 -مجلس المحافظين:[1]

يضم ممثلين عن كل البلدان الأعضاء وهو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي وهو يجتمع في العادة مرة واحدة سنويا خلال كل الاجتماعات السنوية للصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي و نائب محافظ كممثلين له لمدة خمس سنوات قد تزيد أو تقل بناءا على قرار الدولة المعنية التي يرجع لها القرار، و يتم اختيار أحد المحافظين عن طريق الانتخاب ليتولى رئاسته مجلس المحافظين أو اختيار اثنين آخرين للعمل نوابا للرئيس، ويستمر هذا التشكيل في كل اجتماع منتظم و حتى نهاية الاجتماع التالي، يبث مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى لكنه يفوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية، وتشمل الصلاحيات التي يختص بها صراحة مجلس المحافظين والتي لا يجوز لهم تفويض المديرين التنفيذيين في ممارستها، قبول الأعضاء الجدد و تحديد شروط عضويتهم، والموافقة على تعديل الحصص للدول الأعضاء، والموافقة على تعديل عام في أسعار تعادل عملات الدول الأعضاء في الصندوق، وعقد الاتفاقيات المنظمات الدولية وذلك فيما عدا الاتفاقات مع غير الرسمية ذات الطابع المؤقت أو الإداري وتحديد وتوزيع الدخل الصافي للصندوق ومطالبة دولة عضو بالانسحاب من الصندوق، وتقرير تصفية للصندوق واستئناف القرارات التي يصدرها المديرون التنفيذيون وتفسير أحكام اتفاق الصندوق.

ويعقد مجلس المحافظين اجتماعا كل عام جرت العادة على أن يكون في شهر سبتمبر، وأن يعقد بالاشتراك مع مجلس محافظى البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و كذلك وكالة

[1] أسامة محمد إبراهيم محمد،المرجع السابق،ص120.

التمويل الدولية و هيئة التنمية الدولية، وقد جرت العادة أيضا ابتداءا من اجتماع عام 1953، على أن تكون واشنطن هي مقر اجتماعين متتالين لهؤلاء المحافظين، و أن يعقد الاجتماع الثالث في عاصمة دولة أخرى وهكذا عقد اجتماع سبتمبر 1976 في مانيلا بالفلبين و عقد الاجتماع الرابع و الثلاثين في بلغراد يوغوسلافيا من 2-5 أكتوبر - 1979.

2 مجلس المديرين التنفيذيين

يعد الجهاز المحرك لصندوق النقد الدولي، يتألف من 24 مديرا ، يرأسهم المدير العام للصندوق، يجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوما كاملا و يمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، و تخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الكبرى وهي ثمانية الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، الصين، روسيا، السعودية، أما المدبرون السنة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعات من الدول تعرف بالدوائر الانتخابية و تنتمي الجزائر إلى مجموعة إيران التي تتشكل من أفغانستان، غانا، المغرب، پاكستان، وعلى عكس بعض المنظمات الدولية الأخرى التي تعمل على أساس تمنع كل بلد بصوت واحد، فان صندوق النقد الدولي يطبق نظاما للتصويت المرجح [1]، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق كان عدد أصواته أكبر ، ويعتبر المجلس التنفيذي الهيئة التنفيذية للصندوق إذ يتولى الأعمال الإدارة العادية ومن صلاحياته إعداد الميزانية ومراقبة تنفيذها، تقديم المساعدات التقنية لأعضاء الصندوق، إضافة إلى انتخاب المدير العام للصندوق.

تعقد اجتماعات المجلس التنفيذي المديرون) (التنفيذيين بصفة دورية، حيث يتم مناقشة أسعار التعادل والصرف القائمة والتغييرات المختلفة عليها ، وأية انحرافات حادة تظهر و أسباب ذلك، وتتم هذه المناقشة مع الدولة العضو للتعرف على المشكلة ، وتشخيصها.

ويعين كل مدير تنفيذي مناوبا له ذو سلطة كاملة في التصرف في حالة غيابه.

[1] اكرام مياسي المرجع السابق الذكر، ص 181

ويتعين أن يتواجد المديرون التنفيذيون على الوام في المقر الرئيسي للصندوق [1]، وأن يكرسوا كل وقتهم لأعمال الصندوق.

3 المدير العام لصندوق النقد الدولي

يتم تعيين مديرا للصندوق، يرأس مجلس المديرين التنفيذيين، و هو عادة ما يكون من الشخصيات التي يشهد لها بالكفاءة الاقتصادية، وجرت العادة أن يكون أوربيا، نظير أن يكون رئيس البنك الدولي أمريكيا، و لقد سمحت قواعد الصندوق مؤخرا بتعيين نائب للصندوق، وهو أمريكي يمارس مدير الصندوق و نائبه الأعمال المعتادة [2]، وليس له حق التصويت، اللهم إلا في حالة التصويت المرجح في حالة اقتسام عدد الأصوات داخل المجلس.

يتم انتحابه من بين أعضاء المجلس التنفيذي يعين لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، يتولى المدير العام رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق[3].

ولمنصب مدير الصندوق أهميته تفوق بكثير ما حدد في اتفاق الصندوق من وصف لاختصاصاته وسلطاته،[4] ذلك أن توفير رابطة فعالة بين المديرين التنفيذيين وهيئة الصندوق و الدول الفردية الأعضاء فيه و المنظمات الدولية هو من المهام الأساسية التي تقع على عاتق هذا المدير الذي يعتبر في الواقع الممثل الرئيسي للصندوق.

وتكتسب البيانات التي يلقيها مدير الصندوق، وخاصة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وزنا كبيرا وتعد مصدرا لا غنى عنه لفهم سياسة الصندوق و اتجاهاته والأهداف الحالية التي يعمل على تحقيقها و مختلف وجوه نشاطه بصفة عامة.

---

[1] مصطفى محمد عز العرب، سياسات و تخطيط التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988، ص 304

[2] وديع احمد فاضل كابلي المرجع الذكر ص 120

[3] إكرام مياسي ، المرجع السابق الذكر . ص 181

[4] احمد جامع ، المرجع السابق الذكر . ص 305.

ووفقا لاتفاق الصندوق لا يجوز أن يكون المدير محافظ أو مديرا تنفيذيا ، كما لا يجوز أن يزيد عمره عن خمسة وستين عاما عند تعيينه و لا أن يستمر في الخدمة بالصندوق بعد أن يبلغ السبعين[1] ولا توجد اشتراطات خاصة فيمن يعين مديرا للصندوق.

كريستين لا غارد مادلين أوديت مواليد 01 يناير 1956[2]، مديرة عام لصندوق النقد الدولي منذ 05 يوليو 2011 عينت سابقا كوزيرة المالية و الشؤون الاقتصادية والصناعية في فرنسا من قبل الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في يونيو 2007، كما شغلت سابقا منصب وزيرة الزراعة والصيد و كوزيرة التجارة في حكومة دومينيك دو فيلبان تعتبر لا غارد أول امرأة تتقلد منصب وزير الشؤون الاقتصادية في مجموعة الثمانية ، و أول امراة تترأس صندوق النقد الدولي.

صنفتها صحيفة فانيا شال تايمز كأفضل وزير للمالية في منطقة اليورو، و في عام 2009 احتلت لا غارد المرتبة 17 في قائمة المرأة الأكثر نفوذا في العالم من قبل مجلة فوربس.

4 هيئة موظفي الصندوق

هي مجموعة من الموظفين الدوليين يتم اختيارهم من الدول المشتركة في الصندوق [3]، ويتوافر فيهم عنصر الكفاءة و التخصص الفني في أعمال الصندوق.

يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين الفنيين به يكونون الهيئة العاملة بالصندوق ، ويتعين أن يقر عضو هيئة موظفي الصندوق كتابة عند تعيينه أنه لن يقبل أي تعليمات فيما يتعلق بممارسة واجباته في الصندوق من اية حكومة أو سلطة خارجة

[1] احمد جامع المرجع السلق الشكر ص 305

[2] كريستين للغادر 02H 15 2016 04 18 . http:ar.wikipedia.org wiki

[3] وتبع احمد فاضل كالى المرجع السابق الذكر ص 123

من الصندوق[1]، وفي الوقت الحالي تضم هيئة موظفي الصندوق عدة مئات من الموظفين من عشرات من الدول الأعضاء فيه.

ب- الأجهزة الاستشارية:[2]

إلى جانب ما تقدم هناك أجهزة و لجان استشارية تعمل داخل إطار الصندوق ومحدثة بموجب قرار من مجلس الحكام أو المحافظين وهي:

- الأجهزة العاملة داخل صندوق النقد الدولي:

تتمثل الأجهزة الاستشارية العاملة داخل الصندوق في العديد من اللجان نتعرض لها فيما يلي:

1 الأجهزة النقدية والمالية الدولية[3] :

تتشكل اللجنة النقدية والمالية الدولية مثل مجلس الإدارة من 24 عضوا يعين كل عضو منهم أو ينتخب من طرف الدول، ومجموعات الدول التي لها الحق في تعيين أو انتخابات عضو في مجلس الإدارة .

وتقوم هذه اللجنة التي كانت قد أنشأت سنة 1974 تحت اسم اللجنة الانتقالية، بتقديم آراء وتقارير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدته على الإشراف على تسيير النظام النقدي الدولي و تكييفه وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية في فترات الاهتزازات المفاجئة التي يتعرض لها ذلك النظام.

أما عن دورات هذه اللجنة فهي تجرى مرتين في السنة أي في أفريل أو بداية ماي و بمناسبة العقاد دورة مجلس المحافظين .

[1] أحمد جامع ، المرجع السابق الذكر من 305.

[2] http//invescompany.com.19/04/2016 16h02

[3] ريع ياسمينة المرجع السبق الذكر ص 20

2 -لجنة التنمية:[1]

وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي الصندوق ومجلس محافظي البنك الدولي ويتداول على تعيين أعضائها أطراف الصندوق وأطراف البنك الدولي بنفس الطريقة التي يعين بها أو ينتخب بها أعضاء مجلس الإدارة أيضا.

أما عن مهام بهذه اللجنة فتتمثل في دراسة ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية و تقديم المنشورات حول الإجراءات التي تحسن من عمليات تقديم تلك الموارد.

-الأجهزة العاملة خارج صندوق النقد الدولي:

تتمثل الأجهزة العاملة خارج الصندوق في مختلف المجموعات التي شكلتها الدول الأعضاء والتي نتناولها كما يلي :

- **مجموعة الخمسة:[2]**

أنشئت مجموع الخمسة (G5) للبلدان الصناعية الكبرى في منتصف السبعينات لتنسيق السياسات الاقتصادية بين فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة، علما بان عملات هذه البلدان هي التي كانت تتألف منها سلة حقوق السحب الخاصة، وهي أصل احتياطي دولي أنشاء الصندوق في عام 1962 ليكون مكملا للاحتياطيات الرسمية القائمة للبلدان الأعضاء) ، وكانت مجموعة الخمسة هي المجموعة الرئيسية لتنسيق السياسات بين البلدان الصناعية الكبرى بمقتضى اتفاقية بلازا التي عقدت في سبتمبر 1985، وقد ألغيت المجموعة فيما بعد و حلت محلها مجموعة السبعة.

- **مجموعة السبعة :**

وتضم مجموعة الخمسة المضافة إليها كندا و ايطاليا و هي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة للبلدان الأكثر تصنيفا في العالم، و التي أصبحت روسيا تشارك فيها.

---

[1] المرجع السابق الذكر ص 21

[2] http//WWW.IMF.ORG.20/01/2016 1703. 32

- **مجموعة الإحدى عشر :**

وهي التي كانت تضم عند إنشاءها سنة 1962 عشر دول فقط و هي مشكلة من وزراء مالية أهم أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأولئك الوزراء ينتمون إلى دول مجموعة السبعة مضاف إليها وزراء مالية بلجيكا وهولندا و السويد و سويسرا و لقد التحقت هذه الأخيرة أي سويسرا بتلك المجموعة سنة 1983 قبل أن تنظم استفتاء 19 ماي 1992 الذي تحولت بموجبه من مجرد عضو مراقب إلى عضو كامل في الصندوق و البنك الدولي.

- **مجموعة الأربعة والعشرون[1]**

أو مجموعة البيجهوية الـ 24 للشؤون النقدية الدولية، وهي مجموعة أنشاتها مجموعة ال 77 ومجموعة الـ 24 تمثل البلدان النامية العضوة في الصندوق منذ 1964 غير أنها لم تشكل رسميا إلا سنة 1972 وهي تلعب دور الناطق باسم البلدان النامية داخل أجهزة تلك المؤسسة الدولية.

- **مجموعة الثلاثين:**

وهي مجموعة أخرى توجد إلى جانب المجموعات الأخرى و كان قد شكلها المدير السابق للصندوق السيد فيتنيفين سنة 1979 وتضم موظفين دوليين و جامعيين وقادة بنوك و شركات بهدف التفكير في توجيه تطور الصندوق.

المطلب الثاني: تطور النظام النقدي للصندوق[2].

لا تستطيع أي دولة تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ما لم تتوفر على نظام نقدي قادر على توفير السيولة اللازمة للاقتصاد والمراقبة والتحكم في مختلف المؤشرات التي تعكس الأداء الاقتصادي.

[1] زيغ ياسمينة – المرجع السائق الذكر . ص 22

[2] زيغ ياسمينة، المرجع السابق الذكر، ص27.

وكذلك على الصعيد الدولي فلا تكون هنالك تجارة مزدهرة ، ولا علاقات تجارية متطورة بين الأقطار ما لم يكن هناك نظام نقدي يتوفر على قواعد وآليات التي تضمن استقرار نقدي دولي وتوفير السيولة للمدفوعات الدولية و الإشراف على تنظيم المعاملات الدولية .

وإذا كان الصندوق قد قام أساسا على نظام استقرار سعر الصرف، وظل عليه لفترة على ثلاثة عقود، فانه انقلب على هذا الذي رسم في بريتون وودز، لبحث أعضائه على إتباع نظام مناقض تماما من التعويم و لكي ندرك معنى هذين النظامين نبدأ بتوضيح بعض الاصطلاحات الخاصة بالتعاملات النقدية الدولية.

الفرع الأول: التعاملات النقدية الدولية

1/1 .اسعر الصرف:[1]

هناك تعاريف عديدة لسعر الصرف لنذكر منها ما يلي :يعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو هو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.

سعر الصرف هو الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات و توفير الوردات .

هو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة العملة المحلية إلى أخرى اجنبية وهو بهذا يجسد الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.

2/1أنواع سعر الصرف[2]

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف

[1] 27 12 2016.1604/04/23 نظم الصرف وتبية نبيل35 /http

[2]

سعر الصرف الاسمي هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات أو شراء أو بيع العملات حسب أسعارها فيما بينها ، و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة.

سعر الصرف الحقيقي يعبر هذا النوع عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة الشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.

سعر الصرف الفعلي يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما و بالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي الواقع انه سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.

3/1أنظمة الصرف:[1]

عرف نظام الصرف عدة تطورات بدأت من قاعدة الذهب و انتهت اليوم إلى النظام العائم، كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب.

وكانت الدول ترتبط عملاتها بسعر ثتبت مع الدولار، إلا أن الأمر سرعان ما تغير بعد ر إعلان نيكون في 1971 منع تحويل الدولار إلى ذهب ومثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيار نظام بريتون وودز و من ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسيين:

[1] سعر الصرف، ويكيبيديا، 205.04.2016، على الساعة 17:05.

أنظمة الصرف الثابتة وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة إما إلى عملة واحدة تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار و إما إلى سلة عملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

أنظمة الصرف المرنة تتميز بمرونتها و قابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير مثل المؤشرات الاقتصادية، و قد تتبع الدولة نظام التعويم المدار حيث تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية و الذهب ميزان المدفوعات أو تستخدم التعويم الحر الذي يسمح لقيمة العملات أن تتغير صعودا وهبوطا حسب السوق و هذا النظام يسمح للسياسات الاقتصادية بالتحرر من قيود سعر الصرف.

4/1 .ميزان المدفوعات الدولية:[1]

من المهم لكل دولة دائنة أكانت أو مدينة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها، ومن هنا فان عليها أن تعد بيانا كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات هذا السجل هو ما يسمى "ميزان المدفوعات."

حيث يعطى هذا الميزان صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة و الضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد القومي، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل القومي ومستوى التشغيل في الداخل.

2 / نظام الصندوق:

تتمثل الوظيفة الأساسية للصندوق بالنسبة للهدف الخاص بسعر الصرف في تنسيق أسعار صرف عملات البلدان الأعضاء، وهذا يعني أن الصندوق لا يفرض على الأعضاء إتباع نظام بعينه.

[1] تعريف ميزان المدفوعات موضوع http://www .205.04.2016، على الساعة 17:05.

ولكن النظرة على نظام الصندوق منذ نشأته حتى الآن تشير إلى أن الصندوق مر بمرحلتين متميزتين، إحداهما نظام استقرار سعر الصرف و ثانيتهما يغلب عليها نظام التعويم.

1/2 نظام استقرار سعر الصرف[1]:

فقد تضمنت اتفاقية بريتون وودز اتفاق الأعضاء على تبني أسعار صرف ثابتة والتخلص من مشكلة تخفيض أقيام العملات على الصعيد التنافسي بين الدول، فقد اتفق الأعضاء على تثبيت قيم عملاتهم إذ تم الإعلان عن أسعار الصرف هذه و تم تسجيلها رسميا في سجلات الصندوق النقد الدولي، و على سبيل المثال حددت انكلترا قيمة الباوند الاسترليني بالذهب و جعلته مساو إلى 4,03 دولار، و بلغ عدد الأعضاء ثلاثون دولة عند بدء العمل بترتيبات قيم العملات و تحديد سعر صرف التعادل في كانون الأول 1946.

وهذه أول مرة في تاريخ التعاون الدولي يتم فيها وضع أسعار الصرف تحت سيطرة هيئة دولية، وقد سمح صندوق النقد الدولي بإمكانية تقلب سعر الصرف بحدود . من سعر التعادل الأصلي، انخفاضا أو ارتفاعا ما لم يحصل اختلال أساسي في ميزان مدفوعات إحدى الدول يتطلب إجراء تغير في سعر التعادل ففي حالة حصول خلل جوهري في ميزان المدفوعات الخلل الذي لا يمكن درنه بالاقتراض من الصندوق تستطيع تلك الدولة القيام بإجراء التغير المطلوب في سعر التعادل، إذ تستطيع الدولة التي تتعرض إلى مثل هذا الخلل القيام بتخفيض سعر عملتها عن سعر التعادل بنسبة 10% و لغاية 20%، ففي هذه الحالة لابد من استئذان الصندوق وعليه أن يبدي رأيه خلال ثلاثة أيام، أما إذا فاق التخفيض المطلوب عن 20% ، عندئذ لا يلتزم الصندوق بالرد خلال فترة محددة .

ونظرا لأن الكثير من الدول قد تضررت اقتصادياتها بسبب الحرب ، فلم يعد بإمكانها احترام هذا التثبيت في قيم عملائها التي سعت إلى تحقيقه اتفاقية بريتون وودز، وعلى ذلك،

[1] ضياء مجيد الموسوي المرجع السابق الذكر، ص 217

فقد حددت الاتفاقية فترة خمسة سنوات كفترة انتقالية تصبح بعدها عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل إلى ذهب و قد اعتبر إعادة حرية التحويل بين العملات أمرا ضروريا، طالما استهدفت اتفاقية بريتون وودز السعي وراء تحقيق تجارة دولية متعددة الأطراف، وكان أمل المؤتمرون أن تصبح عملات الأعضاء جميعا قابلة للتحويل عند انتهاء الفترة الانتقالية.

هذا فيما يتعلق بثبات أسعار الصرف و تحقيق تجارة دولية متعددة الأطراف حيث أزيلت القيود على العملة من قبل الدول الأوربية الرئيسية عام 1958 .

2/2 حرية سعر الصرف:[1]

استند أنصار حرية سعر الصرف أو تقلبه في دفاعهم عن هذا النظام، من ناحية أولى إلى ما يترتب على نظام ثبات سعر الصرف من إجبار الدولة على إخضاع اقتصادها القومي ومستوى الدخل والعمالة فيها لحالة ميزان مدفوعاتها مع العالم الخارجي، مما يحرمها من كل حرية في إتباع السياسة النقدية المناسبة لوضع الاقتصاد القومي و الكفيلة بتحقيق استقراره عند مستوى العمالة الكاملة، ففي ظل حرية الصرف يمكن لعرض النقود في الاقتصاد القومي أن يتبع أوضاع هذا الاقتصاد ذاتها بما يتناسب مع كل وضع ، و ذلك بغض النظر عما إذا كان هناك فائض أو عجز يتحقق في ميزان المدفوعات، أما مهمة علاج هذا الفائض أو العجز فيتكفل بها ما يحدث من تغير في سعر الصرف ارتفاعا أو انخفاضا مما يعيد التوازن إلى الميزان مرة أخرى، على خلاف الحال في ظل ثبات سعر الصرف عودة التوازن في ظل حرية الصرف إنما يتم بتكاتف دولي العجز و الفائض معا في الوقت نفسه، و بالاختصار فإن نظام حرية سعر الصرف إنما يسمح لقوى السوق بالعمل التلقائي لإعادة التوازن إلى علاقات الدولة الاقتصادية بالعالم الخارجي عن طريق التغيرات في سعر الصرف وذلك في الوقت نفسه الذي يكفل فيه أكبر قدر من الحرية لكل دولة لكي تتابع أهدافها في الاستقرار الاقتصادي و العمالة الكاملة في الداخل .

[1] احمد جامع، المرجع السابق الذكر، ص 320

ويستند الدفاع عن حرية سعر الصرف، من ناحية ثانية، إلى أنه يمكن علاج المخاطرة و انعدام اليقين اللصيقين بنظام حرية الصرف، و ذلك إذا ما وجدت سوق منظمة لعمليات الصرف الأجلة يمكن للمتعاملين فيها إن يتجنبوا أثار ما قد يحدث من تقلب في أسعار الصرف في الفترة ما بين إبرامهم لعقود البيع أو الشراء، و في مثل هذه السوق يمكن للمصدر الذي يتعاقد اليوم على بيع سلعة ما بثمن مقوم بنقد أجنبي سيحصل عليه بعد فترة معينة أن يتفق مع أحد البنوك على سعر محدد يبيع له به هذا النقد عندما يحصل عليه، كما يمكن للمستورد الذي يتعاقد اليوم على شراء سلعة ما بثمن مقوم بنقد أجنبي سيتم دفعه بعد مدة محددة أن يتفق مع أحد البنوك على سعر محدد يشتري به هذا النقد عندما يحين وقت الدفع، وبهذا يتمكن كل من المصدر والمستورد من تأمين نفسه ضد مخاطر احتمال تغير سعر الصرف ما بين وقت التعاقد و وقت التحصيل أو الدفع، إلا أنه يلاحظ في الواقع أن سوق عمليات الصرف الأجلة لا تتوافر دائما بالنسبة إلى كل العملات وحتى إن توافرت فهي مكلفة لمن يلجأ إليها و بالتالي فإنها تشكل عقبة إضافية أمام التبادل التجاري الدولي.

ويستند الدفاع عن حرية سعر الصرف من ناحية ثالثة وأخيرة، إلى أن نشاط المضاربين لا يتحتم أن يشكل عامل اضطراب أو عدم استقرار في سوق الصرف الأجنبي، من شأنه زيادة الابتعاد بسعر الصرف أكثر فأكثر مستواه السابق في حالة حدوث ابتعاد أولي عن هذا المستوى، فإذا تمكن المضاربون من التوصل إلى تقدير سليم لدى انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف الذي يتعين حدوثه حتى يمكن التوصل إلى توازن جديد لميزان المدفوعات الكفيل بتحقيق توازن ميزان المدفوعات من جديد مما يعجل بعودة هذا التوازن و بالتالي باستقرار سوق الصرف الأجنبي، ففي حالة زيادة عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها و ميل سعر الصرف إلى الانخفاض و اعتقاد المضاربين أنه انخفاض مؤقت و أنه انخفاض مناسب فعلا لسعر الصرف [1]، فيبدأون عندئذ في بيع العملات الأجنبية الغالية نسبيا و يشترون

[1] احمد جامع، المرجع السابق الذكر،ص322.

العملة الوطنية الرخيصة نسبيا مما يوقف اتجاه سعر الصرف إلى الانخفاض، و يحدث العكس في حالة ميل سعر الصرف إلى الارتفاع وهكذا يمكن لحركات رأس المال قصير الأجل بواسطة المضاربين أن تكون عامل استقرار في سوق الصرف الأجنبي و ليس عامل اضطراب، إلا أنه يلاحظ في الواقع أنه لا يمكن التأكد مقدما من أن تقديرات المضاربين لاتجاه الغير في سعر الصرف وكذلك لمداه هي تقديرات سليمة دائما .

نظام تعويم العملات:[1]

شهد نظام استقرار سعر الصرف الذي يعد جوهر نظام بريتون وودز تحولا جذريا في أوائل سبعينات القرن العشرين، حيث تخلت البنوك المركزية عن مساندة أسعار التعادل لعملتها الوطنية و تركت أسعار صرف عملتها تحدد وفقا لقوة عرضها و الطلب عليها في السوق فيرتفع سعر صرف العملة في حالة الزيادة النسبية للطلب عليها، فكان سعر صرف العملة أصبح في ظل الأوضاع الجديدة للعلاقات الدولية النقدية طافيا على سطح الماء، ويمكن لمستواه أن يرتفع أو ينخفض حسب ظروف العرض والطلب، بعد أن كان هذا السعر ثابتا أو ميالا إلى الثبات من قبل، و لذلك اتخذ النظام الدولي النقدي الجديد اسم تعويم العملات، وهو في الواقع ليس سوى نظام حرية سعر الصرف أساسا.

ذلك فان دور الصندوق فيما يتعلق بنظام الصرف أصبح منذ إقرار التعديل ومع الثاني لاتفاقية الصندوق أكثر حساسية إذ ألقيت على عاتق الصندوق مسؤولية جديدة توجب عليه ممارسة رقابة مشددة على سياسات الصرف التي يمكن لكل بلد أن يختارها الصندوق أكثر حساسية، إذ ألقيت على عاتق الصندوق مسؤولية جديدة توجب عليه ممارسة رقابة مشددة على سياسات الصرف التي يمكن لكل بلد أن يختارها .

ويتوجب على الدولة العضو أن تمتنع عن التلاعب بمعدل صرف عملتها وعليها أن تتدخل في سوق العملات لمجابهة التقلبات غير المستقرة لمعدلات صرفها وعلى الصندوق

[1] زيغ ياسمينة، المرجع السابق الذكر، ص 33

أيضا أن يتأكد من عدم وجود أثار ضارة أو سلبية ناجمة عن هذه المعدلات وأن يضع الضوابط والمعايير التي يستند إليها لتقدير ذلك، و بناءا على ذلك فان إجراءاته بهذا الصدد تبقى مرنة إلى حد ما، ذلك إن المبادئ التي تبناها ينبغي أن تحترم السياسة العامة للبلدان الأعضاء، كما لو أن على الصندوق أن يأخذ بالحسبان الوضع الخاص بكل بلد.

أولا: أوصاف التعويم:[1]

التعويم نوعان، تعويم نقى و تعويم غير نقي و يكون التعويم نقيا إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقا في أسواق الصرف لدعم صرف العملة الوطنية عند مستوى معين، بينما يكون غير نقي عندما يتدخل البنك المركزي لمنع التقلبات في السعر من أن تتجاوز حدا معينا.

ثانيا: أشكال التعويم:[2]

التعويم الحر يعني ترك سعر صرف العملة يتغير ويتحدد بحرية مع الزمن بحسب قوى السوق، ويقتصر تدخل السلطات النقدية على التأثير في سرعة تغير سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغير، و يتيح هذا الشكل من تعويم العملات في بعض البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة مثل الدولار الأمريكي و الجنيه الاسترليني و الفرنك السويسري.

التعويم المدار و يعني ترك سعر الصرف يتحدد وفقا للعرض و الطلب مع لجوء المصرف المركزي إلى التدخل كلما دعت الحاجة إلى تعديل هذا السعر مقابل بقية العملات، وذلك استجابة لمجموعة من المؤشرات مثل مقدار الفجوة بين العرض والطلب في سوق الصرف، و مستويات أسعار الصرف الفورية والأجلة ، والتطورات في أسواق سعر الصرف الموازية و يتبع هذا الشكل من التعويم في بعض البلدان الراسمالية ومجموعة من

[1] زيغ ياسمينة المرجع السابق الذكر . ص 34

[2] احمد جامع، المرجع السابق الذكر، ص 326.

البلدان النامية التي تربط سعر صرف عملتها بالدولار الأمريكي أو الجنيه الاسترليني أو الفرنك الفرنسي (سابقا) أو سلة من العملات.

ثالثا: كيفية اختيار الدول سعر الصرف الخاص بها

الحجم النسبي وتكامل التجارة ربما تجد الدول الصغيرة أنه من المناسب أن ترتبط مع دولة كبيرة وخاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدولة .مرونة هياكل الاقتصاد، القدرة على امتصاص الصدمات سواء كانت منها الاسمية أو الحقيقية، تنوع هيكل الإنتاج و الصادرات التركز الجغرافي للتجارة، درجة التطور الاقتصادي والمالي، استقرار ومصداقية عملة الركيزة .بعد تطرقنا لمفهوم صندوق النقد الدولي والأعمال التي يقوم بها، ولمختلف أجهزته يمكن القول أن الأهداف القانونية التي يتوخاها الصندوق اليوم هي نفس الأهداف التي تمت صياغتها في عام 1944، ومنذ ذلك الحين، شهد العالم نموا في الدخول الحقيقية لم يسبق له مثيل، و مع أن منافع النمو لم تتحقق للجميع على قدم المساواة، سواء داخل الأمة الواحدة أو بين الأمم، فان معظم البلدان شهد تحسنا في الأحوال السائدة يتناقض تناقضا صارخا مع عموم الأحوال في فترة ما بين الحربين العالميتين على وجه الخصوص، ومن أسباب ذلك ما أدخل من تحسينات على تسيير السياسة الاقتصادية، بما فيها السياسات التي استحقت نمو التجارة الدولية و ساعدت على تخفيف حدة تقلب الدورة الاقتصادية بين انتعاش و كساد و انه لمن دواعي فخر صندوق النقد الدولي انه أسهم في إحداث هذه التطورات[1] .

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية و لكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف

[1] إكرام مياسي ، المرجع السابق الذكر . ص186.

تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، و الاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار و يتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج في "خطاب نوايا" توجهه الحكومة إلى مدير عام الصندوق .

وتتعاون السلطات الوطنية تعاونا وثيقا مع خبراء الصندوق في صياغة البرنامج المدعم بموارده، بحيث يكون مصمما لمواجهة الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني، ويعد هذا التأييد، أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الشعور بالملكية المحلية للبرنامج هو أحد العناصر الحيوية لتأمين نجاحه .

ويجري تصميم كل برنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيه اثناء التنفيذ و إدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف، والواقع أن كثيرا من البرامج يجري تعديلها أثناء التنفيذ.

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات" التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء، وتختلف المدة و شروط السداد و الإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجد ميزان المدفوعات و الظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني.

إلا أنه ما يلاحظ على سياسات و أداء صندوق النقد الدولي بصفة عامة أن الدول المتقدمة الخمس الكبرى تسيطر على إدارة الصندوق[1]، كما أنه ومنذ انهيار نظام النقد الدولي الذي اتفق عليه في بريتون وودز عام 1971م وتقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في 1973م، و تحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة ، فقد أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة و هي مسالة تحتاج إلى إصلاح الدول المتعثرة اقتصاديا ويسمح أيضا للدول الأعضاء بالاستفادة من خبراته الفنية ويدربها أيضا.

[1]إكرام مياسي ، المرجع السابق الذكر .ص189.

الفرع الثاني: أشكال المساعدات[1]

لكي يتولى العضو استخدام موارد الصندوق، فانه بالتبعية يلزم من حسن استخدام هذه الموارد بالشكل الذي يقضي على أسباب الخلل، حتى يتأكد من إمكانية استعادة هذه الأموال و الحفاظ على الدوارة ، حتى يمكن استخدامها في علاج المشاكل في دول عضوة أخرى يتوافر لديها نفس الظروف و هذا هو الهدف الرئيسي من الصندوق تعد البرامج المختلفة بالاشتراك مع الإدارة الاقتصادية للدولة العضو ينبغي أن يتوافر فيها ما يأتي:

أولا – تشخيص أسباب طبيعة الخل الموجود في ميزان المدفوعات:

لابد في البداية من تشخيص الوضع الاقتصادي للدولة الطالبة المساعدة على حجم المشكلة بالشكل الذي يمكن المسؤولين من وصف الوضع و موقعه، خاصة السياسات المالية والنقدية المتعبة ، الصادرات و رؤوس الأموال باعتبارها المصادر التي سوف تعيد التوازن، إذ يسهل استخدامها و إدارتها و توجيهها .ثانيا– تحديد أهداف الإدارة الاقتصادية التي تسعى إلى علاج الخلل من خلال برنامج زمني محدد الخطوات العائد حيث لا ينبغي أن تترك هذه الأموال بدون تخطيط مع استخداماتها، والمحقق منها، وأثر ذلك على التوازن الميزان المدفوعات، حيث إن الصندوق يسعى إلى إيجاد عنصر الطمانينة في استخدام هذه الأموال.

ثالثا – تحديد السياسات المالية والنقدية المختلفة التي تصاحب تنفيذ البرنامج[2] :

حيث ينبغي تحديد السياسات وتأثيراتها المختلفة، بحيث تعمل على الجانب الايجابي وللقضاء على أسباب الخلل الموجود، لذلك من المفروض إتباع سياسة نقدية انكماشية إلى حد ما، مقرونة بخفض في الإنفاق الحكومي، مما يمكن من الوصول إلى مركز مالي سليم، خلال فترة محددة .غير أنه ينبغي أنه ليست هناك برامج محددة وثابتة في جميع الأحوال ولكل الدول، إن مشاكل وأسباب العجز في موازين المدفوعات ليست واحدة وإنما تتأثر

[1] مصطفى محمد عز العرب المرجع السابق الذكر، ص 55

[2] مصطفى محمد عز العرب المرجع السابق الذكر . ص 60.

بعوامل داخلية مختلفة، قد تكون ثابتة و عرضية، لذلك فإن إستراتيجية التكييف تختلف حسب كل حالة، غير أن عدم التوازن هي ليست عليها أية خلاف في هذا الشأن .

1 الاعتبارات الواجب مراعاتها قبل البدء في تطبيق المساعدات :

غير أنه قبل وضع هذه البرامج و مكوناتها، هناك مجموعة من الاعتبارات ينبغي أخذها في اعتبار وتؤثر على مكونات سياسة التكييف المطبقة ويتمثل ذلك في الآتي :

أ -طبيعة ومقدار العجز الموجود في ميزان المدفوعات ومدته:

إن مشاكل العجز في ميزان المدفوعات قد ترجع إما إلى عوامل داخلية أو خارجية عابرة أو مستديمة، لذا فان إستراتيجية التكييف تختلف حسب كل حالة، فإن كان العجز مؤقتا، فانه يتطلب بالتالي تمويلا مؤقتا، وذلك من خلال التسهيلات المؤقتة التي يقدمها الصندوق، مثل تمويل التسهيل التعويضي، والتسهيلات الخاصة بالطوارئ، أما إذا كان العجز دائما فان المساعدة التي سوف يقدمها لصندوق تكون بما يضمن خفض العجز في ميزان المدفوعات، إذ لم يكن يقضى عليه.

ب - حجم الديون الخارجية ومصادر تمويل العجز[1] :

أن تحديد وإمكانية التوازن اللازمة يتوقف بلا شك على مدى التوازن القائم، بالإضافة إلى مدى إمكانية توافر الموارد

توافر الموارد المختلفة التي تساعد في القضاء على هذا الخلل لذلك فان معالجة اقتصاد لا تنمي الموارد من النقد الأجنبي، والتي تساعد في علاج هذا الخلل سياسة التكييف فيه أكثر تكلفة، لذلك فإن الأمر يختلف عما إذا كان سبب هذا الخلل سياسة التكييف فيه أكثر تكلفة، لذلك فان الأمر يختلف عما إذا كان سبب هذا الخلل هو استمرار وجود هذه الديون وأعبائها و صعوبة من عدمه.

[1] مصطفى محمد عز العرب المرجع السابق الذكر، ص 61.

ج- القيود المفروضة في ظل النظام الاقتصادي والتي يمكن لمصاحبة البرنامج الموضوع بواسطة الصندوق:

إن تطبيق المساعدة تتطلب قيودا أكثر، بما يضمن حسب الموارد الاقتصادية نحو معالجة هذا الهدف، لذلك ينبغي التعرف على سياسة الدولة في تطبيق هذه الإجراءات وتأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية أنها ستكون مرتفعة، وتتطلب مزيدا من التضحية .

تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي:[1]

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما في ذلك ممارسة "الرقابة" الدقيقة – أي الإشراف على سياسات أسعار الصرف في بلدانها الأعضاء، وطبقا للاتفاقية، يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف.

وعلى نحو ذلك أكثر تحديدا، توافق البلدان الأعضاء على توجيه سياساتها نحو أهداف النمو الاقتصادي المنظم مع مستوى معقول من استقرار الأسعار، بالإضافة إلى ذلك، يتعهد كل بلد عضو بأن يقدم للصندوق المعلومات اللازمة لممارسة دوره الرقابي على نحو فعال، وقد اتفق الأعضاء على أن رقابة الصندوق لسياسات أسعار الصرف في كل بلد عضو ينبغي أن تتم في إطار تحليل شامل للحالة الاقتصادية العامة و إستراتيجية السياسات الاقتصادية في البلد المعني.

[1] http//www.imf.org 08/06/2016.15h10

ومن شأن المتابعة المنتظمة للاقتصادات حسبما تقتضي رقابة الصندوق، وما يرتبط بذلك من تقديم المشورة بشأن السياسات، أن تساعد في التنبيه إلى الإخطار قبل تحققها وتمكين البلدان الأعضاء من التصرف في الوقت المناسب لتجنب أية متاعب.

ويمارس الصندوق دورة الإشرافي بطرق ثلاث

أ – **الرقابة القطرية:**

وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة (تعقد على أساس مستوى في العادة مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياساتها الاقتصادية مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة، ويطلق على هذه المشاورات اسم مشاورات المادة الرابعة" لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق، كما تسمي أيضا مشاورات "ثنائية و لكن هذه التسمية تسمية خاطئة إذا ما توخينا الدقة التامة، ذلك أن الصندوق يعتبر ممثلا لجميع البلدان الأعضاء فيما يعقد من مشاورات مع أي بلد منفرد ولذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الأطراف.[1]

ولكن كيف تتم مشاورات المادة الرابعة؟ أولا، يقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجميع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية للبلد المعني في سياق أخر التطورات ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية (الخاصة بالمالية العامة و الشؤون النقدية وأسعار الصرف)، وتقييم مدى سلامة النظام المالي، وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية و تلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مما يمكن أن يؤثر

[1] http//www.imf.org .07/06/2016.15h10

على سياسات وأداء الاقتصاد الكلي، ويقدم الفريق بعد ذلك تقريرا إلى المجلس التنفيذي عما خلص إليه من نتائج ، بعد الحصول على موافقة الإدارة ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير ثم تحال آراؤه إلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس وبهذه الطريقة تكتسب أراء المجتمع الدولي و الدروس المستخلصة من التجربة الدولية وزنا مؤثرا على سياسات البلد المعني.

ومع زيادة شفافية الصندوق وتنوع أنشطته في السنوات الأخيرة، أصبحت الممارسة المتبعة هي نشر ملخصات مناقشات المجلس التنفيذي لعدد كبير من مشاورات المادة الرابعة، إلى جانب ملخصات تحليلات خبراء الصندوق في إطار نشرات معلومات معممة، والواقع أنه يتم في حالات كثيرة نشر التقارير الكاملة التي يعدها خبراء الصندوق عن هذه المشاورات وهي تقارير يمكن الاطلاع عليها في موقع الصندوق على شبكة الانترنت شانها شان نشرات المعلومات المعممة[1]

ويكمل الصندوق مشاوراته المعتادة سنويا مع البلدان الأعضاء بزيارات إضافية يقوم بها الخبراء إلى هذه البلدان كلما دعت الحاجة ، كما يعقد المجلس التنفيذي العديد من الاجتماعات غير الرسمية لاستعراض التطورات المالية والاقتصادية في بلدان أعضاء ومناطق مختارة.

ب الرقابة العالمية :

وهي تستتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات و التطورات الاقتصادية العالمية، و تستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى تقارير " أفاق الاقتصاد العالمي " التي يعدها خبراء الصندوق، و هي تتم في العادة مرتين سنويا قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية و تنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة، إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس ومن العناصر

[1] مصطفى محمد عز العرب المرجع السابق الذكر، ص 64.

الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والأفاق المستقبلية و قضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، و هي موضوعات يتم نشر تقارير خبراء الصندوق بشأنها أيضا، كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواترا حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق .

ج – الرقابة الإقليمية :

وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي للدول شرق الكاريبي[1].

كذلك تشارك إدارة الصندوق و موظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة أي) مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة) ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي.

الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة :

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات و من شان هذه القروض أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه و دخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات، كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات، بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات و أفاق النمو على أساس دائم.

[1] أحمد فرحات المرجع السابق الذكر، ص 90

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجا إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات، أي إذا احتاج إلى قرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية و الحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي، وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات، وضغط الطلب في الاقتصاد المحلى ضغطا شديدا، أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضا حادا، وبغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي، تضطر البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي، و يدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقها .

المساعدة الفنية والتدريب[1]

يقدم صندوق النقد الدولي للبلدان الأعضاء المساعدة الفنية والتدريب في كثير من المجلات، كما يتيح لهم الاستفادة من خبراته الفنية، لاسيما بشأن تنظيم الجهاز المصرفي و الرقابة عليه، وإعادة هيكلته، كما يساهم في صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها ، ويقدم المشورة الفنية بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية و إدارة الدين الخارجي والداخلي .ويقدم الصندوق المساعدة الفنية عبر إيفاد البعثات و إرسال المتخصصين في مهمات قصيرة الأجل، وتشمل هذه المساعدة مجالات عديدة أهمها صباغة السياسات الاقتصادية الكلية وإدارتها، أنشطة البنوك والسياسات النقدية و النظام المالي، أسواق الصرف، و يقدم هذه المساعدات مجانا باستثناء الأعضاء القادرين على الدفع .و بولي الصندوق اهتماما كبيرا لبناء القدرات عن طريق التدريب، حيث يتولى معهد الصندوق النقد الدولي ذلك من خلال عقد الدورات التدريبية الخاصة بالمسؤولين في الدول الأعضاء، وإقامة النقاشات في أهم المجالات الخاصة بإدارة القطاع المالي.

[1] أحمد فرحات المرجع السابق الذكر، ص 100

يعتبر البنك الدولي أكبر مصدر تمويل في العالم، وتشير عبارة البنك الدولي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، المؤسسة الدولية للتنمية ، مؤسسة التمويل الدولية ، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ،هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف.

ولقد كان أول قرض قدمه البنك في نهاية عقد الأربعينات من أجل إعادة تعمير الدول الأوروبية، وبعد أن تعافت هذه الدول تحول البنك إلى مساعدة الدول الفقيرة في العالم والتي عرفت بالدول النامية حيث يتمركز عمل البنك الدولي اليوم حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله [1]. وقد سبق للبنك أن كان له طاقم متجانس من المهندسين والمحللين الماليين يعمل من خلال مكتب البنك في واشنطن العاصمة. أما اليوم فلديه طواقم متنوعة ومتعددة التخصصات تشمل خبراء اقتصاديين وخبراء في السياسات العامة ومختلف القطاعات وعلماء اجتماع. ويعمل 40 بالمئة من هذه الطواقم الآن في المكاتب القطرية التابعة للبنك في البلدان الأعضاء.

من المؤسسات الأعضاء في البنك الدولي: تتألف مؤسسات مجموعة البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية وهما يشكلان معاً البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمركز الدولي لتسوية منازعات

[1] يورس أحمد البطريقة، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، بدون سنة، ص48.

الإستثمار وتعمل هذه المؤسسات معاً، ويكمل كل منها أنشطة الأخرى لتحقيق هدفها المشترك المتمثل في الحد من الفقر وتحسين حياة الناس.

المبحث الأول: مفهوم البنك الدولي.

يعتبر البنك الدولي من أحد أم الوكالات الدولية التي تتبع الأمم المتحدة، حيث تعني هذه الوكالة التنمية بشكل أساسي، فكان استقرار النقد وتوفير قابلية العملات للتحويل وضمان حرية التجارة أو التجارة المتعددة الأطراف من أم أهداف النظام الإقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

فأول المستفيدين من هذه المؤسسة كانت الدول الأوروبية التي شهدت خسائر فادحة جراء هذه الحروب، ومع تطور الزمن تطور أداء البنك الدولي وتوسعت دائرة مجلاته اختصاصاته، وعمله، كما قد يتوقف استمرار نجاح البنك الدولي على عاملين: أولهما ثقة الأسواق المالية التي يقترض البنك منها، وثانيهما استمرار الدعم الذي تقدمه حكومات دول الأعضاء، وفي مقدمتها الولايات المتحدة[2].

وبناء عليه سنتناول هذا المبحث في المطالب الآتية: المطلب الأول معنون بتعريف البنك الدولي. في حين المطلب الثاني: طبيعة عمل البنك الدولي ومؤسساته، أما بخصوص المطلب الثالث مهام و أهداف البنك الدولي.

[1] ضياء مجيد، اقتصاديات القود والبنوك، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، دب، ص60.

[2] ضياء مجيد المرجع السابق، ص ص 62-61

المطلب الأول: تعريف البنك الدولي.

لبيان المقصود بالبنك الدولي، وجب في هذا المطلب التطرق إلى تعريفه من الناحية الاصطلاحية في الفروع التالية: الفرع الأول معنون بالتعريف الفقهي للبنك الدولي، بينما الفرع الثاني معنون ب التعريف القانوني للبنك الدولي.

الفرع الأول: التعريف الفقهي للبنك الدولي.

لقد اختلفت التعاريف للبنك الدولي عند فقهاء الاقتصاد تذكر منهم:

فالبنك الدولي فهو عبارة عن منظمة دولية تقدم قروضا للدول من أجل مشروعات التنمية، وهي تقرض المال للحكومات الأعضاء والوكالات التابعة لها والمؤسسات الخاصة في الدول الأعضاء، وتساهم هذه القروض في مساعدة الدول الأعضاء على تنمية اقتصادها الوطني، ويشجع البنك الدولي على الاستثمار الخاص في الدول الأعضاء، وقد تأسس هذا البنك في مؤتمر اقتصادي عقد في "بروتن وودز" بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1944، وبدأ نشاطه الفعلي عام 1946، مقره في "واشنطن دي سي.[1]

البنك الدولي هو من إحدى المؤسسات الدولية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية، تم إنشاءه خلال مؤتمر دولي عقد في مدينة بريتون وودز بولاية نيو هامشير الأمريكية في تموز الأمريكية 1944 بمشاركة 44 دولة، وكأن الهدف الأساسي من إنشاء هذه المؤسسة هو إقامة عالم يسهل عمل قوى السوق بحرية تامة، وتحديد مهمة له لتحقيق التكامل، فقد يتولى البنك مثلا قضايا القروض الأجل الطويلة لتشجيع حركة الاستثمارات في الدول

[1] الهادي قطش أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر 2009، ص 338.

الأعضاء عمليات التعمير والبناء الاقتصادي، تشجيع الإمكانات والموارد الإنتاجية في البلاد النامية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات والمساهمة في القروض والاستثمارات الأخرى التي يقوم بها القطاع الخاص بالشروط المناسبة[1].

فالبنك الدولي ليس سوى مشروع للسيطرة على اقتصاديات الدول عبر التحكم في سياستها الاقتصادية، فإذا كانت تلك السياسة متوافقة مع مصالح الدول الكبرى تمنح القروض مع التسهيلات، إلى كان الأمر العكس يصبح الحصول على القرض ضمن الأمور المستحيلة، كما يعتبر البنك صاحب احتكار فكري وتأهيل هائل على التنمية الدولية، ذلك من خلال تبنيه الفكر الليبيرالي الذي يسعى إلى تقليل التدخل الحكومي في الجانب الاقتصادي وتسريع عملية الاندماج في السوق العالمية أي ربط العالم الثالث بقواعد السوق، كما أن البنك يوصف بأنه مقرض* الفرص الأخيرة[2].

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه المؤسسة المالية العالمية الكبرى المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء فان مسؤوليته تنصب على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي.[3]

---

[1] رشاد العصار، عليان الشريف، ص 171

* مقرض القرص الأخيرة: أي المقرض الذي يستفيد من الوضع الذي يستطيع من خلاله أن يفرض شروط على المقترض انظر: بشار محمود قبلان المرجع نفسه ص .14 .

[2] بشار محمود قبلان أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية السياسية، ط 01 دار عمال، 2008، ص 113

[3] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية، بيروت، د س ن ص 290-291

ويطلق عليه أحيانا – ببنك العالم – أو – البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعني بالتنمية، وقد أنشئ هذا البنك في الأمم المتحدة من خلال مؤتمر بروتن وودر 1944 لمنع قروض طويلة الأجل، وقد بدا البنك أعماله في 25 يناير 1946، وسبب إنشائه الهدف دعم عملية إعادة البناء في أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، كما قد يضم البنك الدولي في عضويته 184 دولة، ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك الدولي يجب أن تنظم أولا إلى صندوق النقد الدولي، والى مؤسسات البنك الدولي[1].

من خلال التعاريف السابقة تم التوصل إلى أن البنك الدولي يعتبر مؤسسة مالية دولية كبرى تهدف إلى تشجيع استثمار رؤوس الأموال لإعمار وتنمية الدول الأعضاء ومساعدتها على إنشاء المشاريع الضخمة، فينتخب رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، فرئيس البنك الحالي هو روبرت لي زوليك"، ففي بداية عام 2003 قامت إدارة البنك بتحديد سبعة مجالات للتركيز عليها بشكل خاص هي: التعليم للجميع / فيروس الإيدز / صحة الأم والطفل / إمدادات المياه – وسائل تعزيز الصحة العامة / مناخ الاستثمار والتمويل – التجارة والبيئة المستدامة[2].

[1] شعبان فرج العمليات المصرفية وإدارة المخاطرة دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، د ب ن، ص ص 07-08.

[2] ناظم محمد الدوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية ط 01. دار الهدى للنشر والتوزيع الجزائر 1999 ص 5

الفرع الثاني: التعريف القانوني للبنك الدولي.

يمكن تعريف البنك الدولي قانونيا وفق ما يلي :فهو عبارة عن منشاة مالية تتاجر بالنقود، ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار، وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال. هناك ثلاثة أنواع من البنوك نذكر منهم[1]:

البنوك العامة:

يمكن تعريفها حسب ما جاء في القانون المتعلق بالمؤسسات العامة والاقتصادية عام 2001 من خلال المادة الثانية منها شركة تحوزها الدولة أو أي شخص معنوي آخر خضع للقانون العام أغلبية رأس المال الاجتماعي مباشرة أو غير مباشرة وهي تخضع للقانون العام [2].

فمن خلال نص المادة تستنتج إن البنوك العمومية هي الشريعة الكبرى في النظام المصرفي، فهي البنوك التي تمتلكها الدولة وتمتلك كامل رأس مالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها قبل صدور قانون النقد والقرض كانت هذه البنوك تابعة للقطاع العام، إلا أن المشرع الجزائري لم يضف طابع المؤسسة العامة الاقتصادية إلا بموجب قانون رقم 86/12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، ولقد كان هذا القانون يهدف إلى إصلاح المنظومة المصرفية وفق المتغيرات الجديدة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من خلال:

[1] ناظم محمد النوري الشمري المرجع نفسه، ص 27.

[2] الأمر 01/04 المؤرخ 20/08/2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة .22/08/2001.

-تحديد سقوف القروض المصرفية الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني.

-السماح للبنوك الدولية بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل[1].

1 البنوك الخاصة:

هي البنوك التي يملكها أشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، ويتولوا إدارة شؤونها ويتحملوا ا كافة مسؤوليتها القانونية والمالية إزاء الدولة، كما قد تعتبر هذه البنوك بر الأمان" ويظهر هذا من خلال المعاناة التي حققتها البنوك العامة للزبائن الذين فرض عليهم الواقع الاقتصادي نظاما احتكاريا منعدم فيه شروط تنافسية، فهذا البنك السالف الذكر البنك الخاص) يمتلك من مجموعة من بنوك خاصة تحتوي على رأس مال جزائري على غرار بنك الخليفة.[2]

2 -البنوك المختلطة:

هي البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلا من الدولة والأفراد أو الهيئات، ولكي تحافظ هذه الدول على سيطرتها على هذه البنوك أنها تعتمد على امتلاك رأس المال بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم السياسة المالية والاقتصادية للدولة[3].

[1] قانون رقم 86/12 المؤرخ 09 اوت 1986 يتعلق نظام البنوك والقرض الجريدة الرسمية، عدد 34، صادرة 20 اوت 1986.

[2] الأمر 01/04 المؤرخ: 20/08/2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها، الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة 22/08/2001

[3] خليل سمحراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، د ط دار النفاس، دب، 2000، ص ص 16-18

أي تحتل البنوك مركزا حيويا في النظم الاقتصادية الحديثة بما تضطلع به من وظائف وما تمارسه من نشاط، والذي يؤثر تأثيرا ملحوظا في الاقتصاد القومي لكل بلد ويمنحها سيطرة قوية، ونظرا لهذا الدور الخطير والحيوي، الذي يقوم به الجهاز المصرفي ومنها الجزائر لضمان سيطرتها عليه وتوجيهه التي تتفق مع سياستها العامة، غير أن المشرع وإن كان قد قام في مختلف الدول بتنظيم نشاط البنوك، إلا أنه لم يتمكن من وضع تعريف قانوني دقيق، جامع ومانع يحدد لنا مفهوم البنك، وباستقرائنا للعديد من التشريعات لاحظنا من وجود تعاريف للبنك الدولي قومها يتمثل في تلك الوظائف التي يمارسها المصرف [1].

فحسب نص المادة 17 من قانون البنوك والقرض تنص على ما يلي:

"تعد بنكا كل مؤسسة قرض تقوم لحسابها الخاص بكم وظيفتها الاعتيادية بالعمليات التالية :

- تجمع من غيرها الأموال بصفتها ودائع كيفما كانت مدتها وشكلها .
- تمنح القروض كيفما كانت مدتها وشكلها .
- تقوم بعمليات الصرف والتجارة الخارجية، مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما في المجال.
- تتولى تسيير وسائل الدفع .
- توظف القيم المنقولة وجميع الفوائد المالية، وتكتسب بها وتشتريها وتسيرها وتحفظها وتبيعها .

[1] غريبي مليكة، دروس في عمليات البنوك، د ط، جامعة التكوين المتواصل، 2015، ص 04.

– ترشد وتساعد على العموم تقدم جميع الخدمات الكفيلة بتسهيل نشاطها زبائنها[1].

وعليه فمن خلال نص المادة المذكورة تم التوصل الى تعريف البنك الدولي باعتباره بأنه مؤسسة مالية كبرى تمنح القروض وفق شروط معينة، لها إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة تميزها عن باقي المؤسسات المالية الأخرى، كما قد يقوم بمجموعة من العمليات التي تم ذكرها في نص المادة.[2]

بالرجوع إلى نصوص المواد –111–112–113 من قانون النقد والقرض 90/10 التي تنص على ما يلي :

المادة 111 : "تعتبر أمولا متلقات من الجمهور، تلك التي يتم تلقيها من الغير، ولا سيما بشكل ودائع، مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط إعادتها– .

إلا انه لا تعتبر أموالا متلقات من الجمهور بمفهوم هذا القانون:

1 –الأموال المتلقات أو المتبقية في الحساب والعائدة لمساهمين يملكون على الأقل خمسة في المائة من رأس المال، وللأعضاء مجلس الإدارة والمديرين .

2 –الأموال الناتجة عن قروض المساهمة ."

[1] أنظر : قانون رقم 12/86 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 19 غشت سنة 1986، يتعلق بنظام البنوك والقروض الجريدة الرسمية العدد 34 مؤرخ 20 أوت 1986

[2] قانون 86/12، المرجع نفسه، ص 04.

المادة 112 "تشكل عملية قرض في تطبيق هذا القانون، كل عمل لقاء عوض يضع بموجبه صاحبه شخص ما أو بعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه ولمصلحة شخص أخر التزاما بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان".[1]

المادة 113 "تعتبر وسائل دفع جميع الوسائل التي تمكن من أموال مهما كان الشكل أو الأسلوب التقني المستعمل"

فهي نصوص قامت بتوضيح بكل صنف من الأصناف الثلاثة، فبالرغم من صعوبة وضع تعريف قانوني دقيق للبنك الدولي إلا أننا قد حاولنا إيجاد تعريف له بالقياس على مجموعة من المواد التي تم ذكرها سابقا، فيمكن تعريفها على النحو التالي: البنوك الدولية فهي عبارة عن مؤسسات مالية دولية كبرى، التي يكون من اختصاصها وأغراضها قبول الودائع من العملاء، وتنفيذ أوامرها المتعلقة بحساباتهم، تحصيل وإصدار الشبكات، وكذلك منح القروض[2].

كما جاء في نص المادة 07 من البند الثاني من اتفاقية الموافقة لانضمام المتعلقة بإنشاء البنك الدولي الذي جاء تحت عنوان الوضع القانوني للبنك الدولي الذي نص على ما يلي:

" تكون للبنك الدولي شخصية قانونية كاملة وتكون له على وجه الخصوص:

1 -أهلية التعاقد

[1] قانون رقم 90-10 يتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 20، صادرة 27 أوت 2003

[2] قانون 63-320 الموافق 31 أوت 1963 المتضمن إتفاقية الموافقة الانضمام المتعلقة بإنشاء البنك الدولي، ج ر 12، العدد 20 صادرة 01 سبتمبر 1963

2 -اكتساب ملكية العقارات والمنقولات والتصرف فيها

3 -اتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية حق التقاضي[1].

فمن خلال هذه المادة تم التوصل إلى أن البنك الدولي يعتبر مؤسسات مالية دولية أو منظمات حكومية دولية دائمة ذات إرادة ذاتية وشخصية قانونية مستقلة، يقوم بمجموعة من الوظائف من بينها: جمع الودائع من الجمهور، منح القروض توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها[2].

المطلب الثاني: مهام البنك وطبيعة عمله .

يمارس البنك الدولي عدة أنشطة منها تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء من اجل الإسراع بمعدلات التنمية وخاصة للدول النامية، حيث تتلخص هذه الأنشطة في الوظائف التي يقوم بها البنك الدولي والى ما يهدف؟

الفرع الأول: وظائف البنك الدولي

تتلخص وظائف البنك الدولي في:

- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية .

-تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية، الأكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن إلف دولار سنويا.

[1] قانون 63-320 المرجع نفسه، ص 30

[2] عبد المعز عبد الغفار نجم الجوانب القانونية للشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، د طه الهيئة المصرية العامة للنشر، القاهرة 1946، ص 23

- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة.
- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.
- العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.

القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة، بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات .

أهداف البنك الدولي: تتحدد أهداف البنك الدولي في:

- المساعدة في تعمير وتنمية أقاليم الدولة العضو وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

-تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات المساعدة في تحقيق النمو المتوازن في الجل الطويل للتجارة الدولية[1].

-ترسيخ قواعد السلوك للنظام المالي الدولي في كل ما يتعلق بالتحركات الدولية لرؤوس الأموال سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة أو غير مباشرة، بغرض زيادة مستويات التنمية الأخرى التي يجري بها القطاع الخاص وذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة للأغراض التجارية.

[1] خليل سمحراني،المرجع السابق ،ص22.

- علاج الأختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات للدول النامية .الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي

الفرع الثاني: طبيعة عمل البنك الدولي ومؤسساته.

طبيعة عمل البنك الدولي.

البنك الدولي عبارة عن مؤسسات مالية دولية كبرى بصفة أساسية من الأصول المالية أو التزامات ومستحقات لدى من الأصول العادية كالمباني والأجهزة والمواد الأولية فهي تمنح القروض تستثمر في الأوراق المالية المطروحة بسوق المال.[1]

فالبنك الدولي عبارة عن منظمة دولية تتألف من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ويقدم المساعدة المالية والتقنية للبلدان الملتمسة المساعدة. وتتمثل مهمة البنك الدولي في إنهاء الفقر المدفع وتشجيع الرخاء للجميع، والعدالة وسيادة القانون ويزيد الآلة عن أهمية الساحة ومؤسسات العدالة الفعالة للهيئة بيئة مواتية للتحقيق طائفة من نتائج التنمية بدءا من تحصين الخدمات الأساسية إلى زيادة الاستثمار القطاع الخاص والحد من الفساد كذلك على مدى السنوات ال 25 الماضية، قدم البنك الدولي الدعم إلى طائفة من الأنشطة في مجال إصلاح العدالة وسيادة القانون من خلال الافتراض والعمل التحليلي والاستشاري، ويشمل ذلك تقديم الدعم الإصلاح مؤسسات و فضلا عن أجزاء متكاملة في مشاريع تركز على إصلاح القطاع العام، الحوكمة ومكافحة (والحد من الفقر.[2]

[1] عبد الغفار حنفي، الأسواق ولمؤسسات المالية الدولية، د.ط، دار لجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001، ص21.

[2] يونس أحمد البطريقة، السياسة الدلية في المالية العامة، ط.د، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، د.ب.ن، د س ن، ص53.

فالعمل الأساسي للبنك الدولي في مجال العدالة وسيادة وتتجلى طبيعة عمله فيما يلي:

1 تحسين أداء مؤسسات قطاع العدالة .

2 -إمداد المشورة بشأن إصلاح سياسات التسوية للملك الدول.

3 -تعزيز العدالة في قطاع التنمية

4 -مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الإقتصادية.

5 -الحرص على كافة الضمانات المطلوبة عند حصولهم على القروض من البنك.

6 -ضرورة وجود سيولة مالية بالمصرف، حتى يتمكن من توفير المال الكافي.

7 -تحقيق الأرباح، اذ فالحرص على وجود السيولة يعد من الأمور التي تضمن تحقيق الأرباح.

8 -المساهمة بمنح الائتمان للعملاء وتغطية العمليات المصرفية[1].

المبحث الثاني: الأجهزة التنظيمية للبنك الدولي وسياسات الإقراضية

يعتبر البنك الدولي" من أكبر مصدر تمويل في العالم، يهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية البلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم، وينصب محوره الرئيسي حول

مساعدة أكثر الناس فقرا واشد البلدان فقراء رسالته تحقيق عالم خالي من الفقر .[2]

[1] حمزة عبد الحليم، وآخرون، البنوك ودورها في تحفيز التنمية، د ط دار الهدى للنشر والتوزيع الجزائر 2013 ص 44

[2] جمال محمد احمد ابراهيم السيد المرجع نفسه، ص20.

وبالتالي أن خفض مستويات الفقر، متوقف على عدد السكان في الدول، مما يعمل " البنك الدولي على سد هذه الفجوة وتحويل موارد البلدان الغنية من أجل نمو بلدان الفقيرة. لهذا يعتبر من أكبر مصادر التمويل في العالم لتقديم مساعدات التنمية، بناء المدارس المراكز الصحية، التزويد بالمياه والكهرباء مكافحة الأمراض، وحماية البيئة.[1]

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية عددها 189 مساهمين ويمثل المساهمون من خلال مجلس المحافظين ومجلس المديرين التنفيذيين، كما أن مهمتها الأساسية هي منح القروض للبلدان التي تعاني اقتصادية فلهذا البنك الدولي هو الملجأ المعتمد لهذه الدول، حيث يقوم بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للإقراض من دولة أخرى، أو من السوق الدولية.[2]

الوقوف على هذه الأجهزة هذا في المطاف الآلية المطلب الأول معنون بمجالس المحافظين ومجلس المدراء التنفيذيين، أما فيما يخص المطلب الثاني يكمن في شروط الإقراض من البنك الدولي، في حين المطلب الثالث يكمن في أنواع القروض يمنحها البنك الدولي.

المطلب الأول: مجلس المحافظين ومجلس المدراء التنفيذيين.

سوف تتناول هذا المطلب في الفروع التالية: الفرع الأول معنون بخصوص الفرع الثاني يتمثل في مجلس المدراء التفيذيين.

[1] جمال محمد احمد ابراهيم السيد المرجع نفسه، ص ص 47-48

[2] على عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، ط 04، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 481.

الفرع الأول: مجلس المحافظين.

تتألف مجالس المحافظين من محافظ ومحافظ الأعضاء للبنك الدولي وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية، أو محافظ مسؤول رفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها، وتستمر مدة الخدمة كل. المحافظين والمحافظين المناوبين خمس سنوات، ويجوز إعادة تعيينهم[1].

فإذا كانت الدولة عضوا بالبنك الدولي، وعضوا أيضا بالمؤسسة الدولية للتنمية، يقوم المحافظ بحكم منصبها حينئذ بدو المحافظ والمحافظة المناوب في المجلسي، مؤسسة التمويل الدولية والمؤسسة الدولية للتنمية. ويمثل المحافظون والمحافظون المناوبون أيضا بلدانهم في المجلس الإداري للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، ما لم يذكر خلاف ذلك أما محافظو الوكالة الدولية لضمان الاستثمار والمحافظون المناوبون يتم تعيينهم على يتم تعيينهم على نحو منفصل[2].

كما قد يتكون مجلس المحافظين من مجموعة المحافظين ونوابهم الذين يمثلون بلدانم الأعضاء في البنك الدولي ويجتمع المجلس مرة في السنة، وذلك من أجل تسيير شؤون البنك ورسم سياست ويجوز المجلس أن ينيب عنه مجلس المديرين في جزء من شؤونه أو جميعها ويقوم بمجموعة من الأعمال هذا المجلس من بينها :

- يمثل الدول الأعضاء

[1] سامي خليل، اقتصاديات النقود البنوك، د.ط، دار النضة العربية، القارة، 2000، ص55.

[2] علي عبد الفتاح أبو الشرار، المرجع السابق، ص ص 482-483.

-يتخذ القرارات النهائية في البنك .

- يعقد اجتماعات سنويا.

- إقرار أي تغيرات على رأس مال البنك المصرح به .

- إقرار توزيع الدخل الصافي للبنك والمصادقة على البيانات المالية والميزانية[1].

يتمثل دور مجالس المحافظين وفقا لاتفاقية إنشاء البنك الدولي، تحول جميع صلاحيات البنك المجالس المحافظين، وتعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك، إلا أن مجالس المحافظين تفرض جميع صلاحياتها إلى المديرين التنفيذيين، أما احتفظت به اتفاقية إنشاء البنك الدولي له، وتتضمن هذه الصلاحيات ما يلي:

- الموافقة على دخول أعضاء جدد أو إيقاف عضويتهم .

- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به البنك.

- البت في الاستئنافات المقدمة من المديرين التنفيذيين عن تفسير أحكام اتفاقية إنشاء البنك الدولي.

- اتخاذ ترتيبات شاملة رسمية للتعاون مع منظمات الدولية الأخرى.

- الموافقة على تعديلات اتفاقية الإنشاء[2].

وقد استقر العرف على عقد الاجتماعات السنوية في واشنطن العاصمة لمدة عامين من كل ثلاث أعوام على أن يتم عقدها في بلد عضو آخر في العالم الثالث حتى يعكس ذلك

[1] بشار محمود قبلان المرجع السابق، ص 19

[2] احمد شعبان محمد علي الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، د ط دار للتعليم الجامعي، 2014، الجزائر س 80.

الطابع الدولي للمؤسستين وبالإضافة إلى اجتماعات مجلس المحافظين يجري رسميا عقد اجتماعات لجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتسدي لجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المشورة إلى مجلس الحافظين بشأن القضايا موضع الاهتمام العالمي، ومنها: افاق الاقتصاد العلمي، استئصال الفقر، التنمية الاقتصادية، وفاعلية المعاونات، وتعقد أيضا ندوات وجلسات إعلامية إقليمية، مؤتمرات صحفية والكثير من الأنشطة التي تركز على الاقتصاد العالمي والتنمية الدولية والنظام المالي العالمي[1].

الفرع الثاني: مجلس المدراء التنفيذيين.

يعمل في البنك 24 مديراً تنفيذيا، حيث تنحي مذكرة اتفاق البلاد على أن يدل خسة من ولاد المديرين التسعة عشر الآخرون، فيمثلون دوائر انتخابية ويجري انتخاب كل عضو منها من قبل بلد أو مجموعة بلدان مرة كل سنتين وتحمل المديرين التنفيذيون ورئيس البنك الذي يشغل أيضا منصب رئيس المجلس مسؤولية العمليات العامة للبنك ويؤدون واجباتهم بموجب الصلاحيات المخولة لهم من مجلس المحافظين.[2]

وبمقتضى "بنود الاتفاق" فإن المديرين التنفيذيين هم الذين يعينون الرئيس أو يعفو له من الخصية: وفي الممارسة كان الرئيس دائما من مواطني الولايات المتحدة، ولذا كان المديرون التنفيذيون يكتفون بالموافقة على مرشح يختاره رئيس الولايات المتحدة[3] .

[1] جمال محمد احمد إبراهيم السيد المرجع السابق، ص 482

[2] بشار محمود قبلان المرجع السابق، ص 19

[3] شيريل بيار، المرجع نفسه، ص 49

وأن الاختيار تم على عجل لقطع الطريق على الاندفاع المتزايد في ذلك الوقت بين البلدان الأعضاء لنحو تسمية رئيس البنك من بلد أحر خلاف الولايات المتحدة، ولا تزال الولايات المتحدة في أكبر حملة أسهم البنك الدولي، وأن كان قوتها التصويتية قد تقلصت من نسبة 35 بالمئة التي كانت تتمتع بها في عام 1974 إلى 21 في العالم المالي ، 1981، والنسبة التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأن تكفي بالكاد لكي تحتفظ بحق نقض الفيتو، ولكن قوة الولايات متحدة تعد قيدا قرارات البنك الدولي أشد مفعولا بما تشير إليه النسبة المئوية للقوة الصوتية[1].

المدير التنفيذي الأمريكي ليس مطلق اليد في التصويت على هواه في اجتماعات البنك الدولي، بل هو خاضع لتعليمات وزير الخزانة الأمريكي الذي يتلقى بدوره المشورة من المجلس الاستشاري القومي بشأن الأمور المرتبطة بسياسة البنك الدولي، وهذا المجلس الذي لا يعرف عنه الكثير تشريع اقر مشاركة الولايات المتحدة في مؤسسة بريتون وودز عندما أنشئ لأول مرة [2].

يقضي تعديل رئيس جونر الز لعام 1972 بأن يصوت المديرون التنفيذيون ضد القروض التي تقدم لأي بلد قام بتأميم أموال يمتلكها مواطنون الولايات المتحدة أو مصادرتها أو حتى تقييد استخداماتها[3] .

[1] بشار محمود قبلان المرجع السابق، ص 20

[2] شيريل بيار المرجع السابق، ص ص 49-50

[3] شيريل بيار، المرجع نفسه، ص 50.

في السنة المالية 2017 اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين الذي بدأ دورة جديدة في نوفمبر تشيرين الثاني 2016 على العمل السابق الذي قام به المجلس لتحديد الاتجاه الاستراتيجي المجموعة البنك الدولي .وتشمل ذلك تفعيل ما انطويت عليه وثيقة التطلع إلى المستقبل النظر في الاحتياجات المالية لمجموعة البك، وتطوير مهارات مساهمات رأس مال البنك، والبناء على اتفاق الصيغ الديناميكية التي تم التوصل اليه في العام السابق من أجل إعادة تصويب حقوق تصويت البلدان الأعضاء، وستبقى هذه الموضوعات ضمن أوليات البنك في العالم المقبل، كما يقوم المديرون التنفيذيون بدور مهم في توجيه العمليات العامة وتحديد التوجه الاستراتيجي لمجموعة البنك الدولي بأكملها، ويمثلون وجهات نظر البلدان الأعضاء حول الدور الذي يضطلع به البنك ويبت الضمانات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة الدولية التنمية.[1]

هيكلة عمل مجلس المديرين التنفيذيين:

يضم المجلس خمس لجان دائمة ولجنة واحدة متخصصة، ويعمل المديرون التنفيذي من أعضاء في واحدة أو أكثر من اللجان الدائمة، التي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال الفحص المتعمق السياسات والإجراءات، وتجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين التي يعمل فيها جميع المديرين مرتين شهريا لمناقشة برنامج

[1] تقرير البنك الدولي، انهاء الفقر المدقع – تعزيز الرخاء المشترك، 2017، ص ص 8-9

العمل الاستراتيجي للمجلس ويشارك المجلس، عبر لجانه بانتظام في متابعة مدى فعالية أنشطة البنك الدولي من خلال هيئة التفتيش.[1]

الشكل :01 لجان مجلس المديرين التنفيذيين.

-للجنة التوجيهية لمجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي[2]:

لجنة مراجعة الحسابات تشرف على الشؤون المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والنزاهة المؤسسية للبنك	لجنة الموازنة: تساعد المجلس على الموافقة على موازنات البنك.	اللجنة المعنية بفاعلية التنمية تقديم فاعلية التنمية للبنك وترشد توجيهاته الاستراتيجية وتراقب جودة عملياته ونتائجها
اللجنة المعنية بالحوكمة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين : توجه حوكمة البنك، وفاعلية عمل المجلس، والسياسة الإدارية السارية على المكاتب المديرين التنفيذيين.	لجنة الموارد البشرية تشرف على المسؤولية الملقاة على عائق استراتيجية الموارد البشرية وسياسات وممارسة البنك، ومدى موائمتها مع احتياجات الاعمال	لجنة اخلاقيات المسلكية تأسست هذه اللجنة عام 2003 للنظر حسب حاجة في الأمور المتعلقة بتفسير أو تطبيق مدونة السلوك الخاصة بكبار مسؤولي مجلس المديرين التنفيذيين.

[1] تقرير البنك الدولي، المرجع نفسه، ص ص 10-11.

[2] تقرير البنك الدولي، المرجع السابق، ص 11

المطلب الثاني: شروط الإقراض من البنك الدولي وإنجازات وإخفاقات البنك.

سوف نتطرق لهذا المطلب في الفروع التالية: الفرع الأول معنون بشروط العضوية وآلية التصويت في البنك الدولي، أما بخصوص الفرع الثاني يتمثل في تطور آلية إعطاء القروض للبنك الدولي.

الفرع الأول: شروط العضوية وآلية التصويت في البنك الدولي.

هناك العديد من الشروط الواجب توفرها في الدولة التي ترغب في الانضمام على البنك، ومن أهم هذه الشروط :

1 -أن تكون الدولة ذات سيادة.

2 -أن تكون الدولة راغبة بالانضمام إلى البنك عضوا في الصندوق .

3 -حصة العضو في البنك تحددها حصته في صندوق النقد الدولي، إذ تختلف الاشتراكات المطلوبة من كل عضو جديد في كل منظمة، ويتم تحديد حصة كل دولة طبقاً لحجم اقتصادها منسوباً إلى الاقتصاد العالمي. وبذلك تشكل الدول الصناعية الكبرى مجموعة السبع 7g نسبة 40% من إجمالي حصص البنك ويجعلها تتحكم بالشؤون الاقتصادية الدولية، أما الولايات المتحدة فلها الحصة الأكبر مما منحها القوة في حق رفض أي تغيرات تجرى في القاعدة الراس المالية للبنك وبنود اتفاقية[1].

ويشترط البنك الدولي لتقديم القروض ما يلي:

[1] بشار محمود قبلان المرجع السابق، ص 21

- أن تكون القروض لتمويل مشروعات التعمير والتنمية في الدولة المدينة .
- أن تكون الحكومات أو للجهات التابعة لها أو لجهات تضمنها الدولة.
- ألا يكون للدولة مصدر آخر للتمويل .أن يقتصر دور البنك الدولي عند تمويل المشاريع المنتقاة والمقامة في البلدان المقترضة.
- أن توافق الدولة المقترضة على حق الإشراف للبنك الدولي على طريقة إنفاق القرض في المجال المحدد له[1].

وتضل هذه الشروط شروط عادية طالما التزمت الدولة المدينة بها، وطالما كانت هذه الدول مواظبة على سداد خدمة هذه الديون الأقساط، والفوائد في وقتها، ولكن إذا تعثرت الدولة المدينة في السداد الأسباب داخلية أو خارجية نكون أمام خيارين لذكر منهما :

الخيار الأول:

إنكار الدين والتوقف عن السداد، فهو يعتبر في غاية الخطورة على الجدارة الائتمانية والسمعة الاقتصادية للدولة، وقد يعرضها لعقوبات اقتصادية وسياسية وربما لتدخل عسكري ضدها

الخيار الثاني:

اللجوء إلى عملية إعادة جدولة للديون الخارجية، وتعني قيام الدولة بطرق أبواب الصندوق والبنك الدولي الاتفاق مع الدول الدائنة على كيفية وشروط إعادة الجدولة، إذ تلجا الدول الدائنة إلى الصندوق والبنك للقيام بدور الوسيط بينها وبين الدول المدينة، فتذهب إلى

[1] جمال محمد أحمد ابرايم السيد المرجع السابق، ص 15

نادي باريس حيث تبدأ رحلتها مع الشروط جديدة لإعادة جدولة ديونها تختلف تماما عن الشروط الأصلية التي تمت على أساسها هذه الديون[1].

ضف إلى ما سبق قوله من الشروط التي يفرضها البنك الدولي على البلدان المقترضة، هناك شروط أخرى نذكر منها:

1/ التأكد من أن الدولة المقترضة لا تستطيع الحصول على هذا القرض من مصدر آخر وبشروط معقولة.

2/ إجراء دراسة مسبقة لمعرفة مقدرة الدول المقترضة على سداد القرض والطلب من حكومة الدولة المعنية ضمان تسديد القرض .

3/ يجب أن يكون المشروع الذي تطالب الدولة العضو من البنك بتمويله أكثر المشاريع أهمية وحيوية في مجال توسيع قدرة الدولة المقترضة على الإنتاج، وعليه يقوم البنك بدراسة تفصيلية لاقتصاد الدولة الطالبة للقرض من أجل تحديد المجالات الأكثر أهمية[2].

4/ أن توافق الدولة المقترضة على حق الاشراف للبنك الدولي على طريقة إنفاق القرض في المجال. والغرض المحدد له.

5/ أن تكون الدولة المقترضة قادرة على استخدام القرض في مشاريع ناجحة، أي لا وجود فيها ظروف استثنائية تحول دون استثمار القرض الممنوح[3].

[1] جمال محمد أحمد ابرايم السيد المرجع السابق، ص 15 –ص16.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار مرجع السابق ص ص 484-483

[3] علي عبد الفتاح شرارة المرجع نفسه، ص 485.

من الناحية الاسمية فإن البنك والصندوق هما جهازان متخصصان في أجهزة الأمم المتحدة، ولكن هيكل السيطرة فيهما التصويت المرجع الذي يكفل سيطرة الدول المصدرة لرأس المال) فهو مختلف للغاية عن مثيله في الأمم المتحدة، بل أن الاتفاق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي أكثر منه إعلان للتعاون معها. فالبنك كان يخشى أن يؤدي ارتباطه بالأمم المتحدة إلى خضوعه لسيطرتها السياسية، وإلى الاضرار بأسعار ائتماناتة في وول ستريت فالامتيازات التي جعلته ينائي بنفسه عن هيئات الأمم المتحدة المركزية[1].

أما عن آلية اتخاذ القرارات فتتم بتوافق الآراء وذلك بتجنب التصويت الرسمي، عن طريق تسوية القضايا موضوع الخلاف قبل أن تطرح على المجلس التنفيذي، كما أنه من الناحية النظرية لا تمتلك أية دولة حق النقض (الفيتو) حيث أن القرارات في البنك تتخذ بالإجماع أو بالأغلبية البسيطة، ويختلف الأمر واقعيا ، فالولايات المتحدة الأمريكية ذات نفوذ سياسي كبير.[2]

في نهاية المطاف فإن قدرة البنك على تفادي توقفه هو عن سداد ما يقترضه، وقدرته على التحكيم في سياسات البلدان المفترضة، فتتوقف على مدى استمرار التدفقات الكبيرة من القروض الجديدة من البنك فالأمر لا يتعلق فقط بقدرة البنك على السداد، بل يتعلق أيضا بمصير المؤسسات الإقراض الغربية.

[1] الحسني عرفان نفي التمويل الدولي، ط 01، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1999، ص، ص 352-258

[2] جمال محمد أحمد إبراهيم السيد المرجع السابق، ص 22 45

الفرع الثاني: إنجازات وإخفاقات البنك الدولي.

أولا : انجازات البنك الدولي:

1-البنك الدولي اكبر ممول خارجي للتعليم في العالم :

للتعليم أهمية مركزية بالنسبة لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فبالإضافة إلى تقديم مجموعة واسعة من الخدمات الفنية والمشورة والتحليلات، قام البنك الدولي منذ بدء إتاحة القروض لمشروعات قطاع التعليم في عام 1963 بتقديم حوالي 36.5 بليون دولار أمريكي من القروض والاعتمادات لأغراض التعليم. وتتألف حافظة قروضه الحالية لأغراض التعليم من 143 عملية إقراض إلى 88 بلداً بما يبلغ مجموعه 8.4 بليون دولار أمريكي. ويعمل البنك الدولي بصورة وثيقة مع كل من: حكومات ،البلدان والوكالات والهيئات التابعة للأمم المتحدة، والهيئات المانحة ،الثنائية، ومنظمات المجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين في تقديم المساندة للبلدان النامية في الجهود التي تبذلها لإتاحة التعليم لكافة مواطنيها وذلك كوسيلة لتمكينهم من أسباب القوة ودعم نمو اقتصاداتها الوطنية. علماً بأن المساندة التي يقدّمها البنك الدولي مُصمّمة بما يتلاءم مع احتياجات البلد المعني وهي تشمل: ضمان التحاق كافة الأطفال ولاسيما الفتيات والمحرومين بمدارس ابتدائية جيدة النوعية وقدرتهم على إتمام دراستهم فيها، وذلك لإتاحة الأساس اللازم لتلقي المزيد من العلم والتدريب وتزويد طلبة المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا بالمهارات والاتجاهات والقيم الملائمة للاقتصاد المتنامي القادر على المنافسة وبفرص التعلم مدى الحياة الآخذة في

[1]التوسع، وذلك لتمكينهم من المشاركة والمساهمة في المجتمع القائم على المعرفة. ومن الأمثلة على ذلك مشروع التعليم الابتدائي في الهند الذي يساند جهود الحكومة الهندية في تحقيق شمولية التعليم الابتدائي بين الأطفال في من 6-14 سنة، وذلك لسد الفجوة القائمة على صعيد المساواة بين الجنسين وعلى الصعيد الاجتماعي بحلول عام 2010.

2-البنك الدولي من بين اكبر الممولين الخارجيين لمكافحة فيروس ومرض الايدز في العالم :

يُصاب يومياً 14000 شخص بفيروس مرض الإيدز. وتتراوح أعمار نصف ذلك العدد بين 15 سنة و 24 سنة. علماً بأن فيروس ومرض الإيدز يقومان سريعاً بتقويض العديد من المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها البلدان النامية السنوات الخمسين الماضية. وبما أن البنك الدولي من بين الجهات الراعية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة نقص المناعة المكتسب / الإيدز (المجموعة التي تقوم بتنسيق الاستجابة الدولية لهذا الوباء، فقد قام في السنوات الخمس الماضية بتخصيص ما يزيد على 1.8 بليون دولار أمريكي لمكافحة انتشار فيروس ومرض الإيدز في مختلف مناطق العالم كما أن البنك الدولي من أكبر المساندين مالياً لبرامج مكافحة فيروس ومرض الإيدز في البلدان النامية. وتعهد البنك الدولي بأن لا يُحرم من التمويل أي بلد قام بإعداد إستراتيجية فعالة لمكافحة هذا الفيروس والمرض وفي إطار الشراكة مع بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي قام البنك بتنفيذ البرنامج المتعدد البلدان لمكافحة فيروس ومرض الإيدز، الذي يُتيح موارد كبيرة المنظمات المجتمع المدني

[1] خليل سمحراني،المرجع السابق،ص26.

والمجتمعات المحلية في بلدان هاتين المنطقتين. وقد وضع العديد. المنظمات والمجتمعات مناهج مبتكرة بشأن مكافحة فيروس ومرض الإيدز بدأت منظمات ومجتمعات أخرى التعلم منها وتعديلها بما يتلاءم مع أوضاعها الذاتية. وقد أتاح البرنامج المتعدد البلدان لمكافحة فيروس ومرض الإيدز حوالي 1.2 بليون دولار أمريكي لمساعدة بلدان أفريقيا على توسيع نطاق برامجها المعنية بالوقاية من فيروس ومرض الإيدز ورعاية وعلاج المصابين بأي منهما. [1]

3-البنك الدولي في طليعة مناهضي الفساد في مختلف مناطق العالم :

يعتبر الفساد أكبر عقبة أمام عملية التنمية. فهو يزيد ثروة عدد قليل على حساب المجتمع بكامله، وهذا ما يؤدي إلى معاناة الفقراء لأشد العواقب الناجمة عن تحويل الموارد العامة وإبعادها عمّن هم بأشد الحاجة إليها. فمنذ عام 1996، شرع البنك الدولي في تنفيذ مئات برامج تحسين أنظمة الإدارة العامة ومكافحة الفساد في حوالي 100 من البلدان النامية. وتتراوح المبادرات في هذا المجال بين اشتراط قيام المسؤولين في القطاع العام بالتصريح عن ممتلكاتهم وإدخال الإصلاحات على الإنفاق العام وتدريب القضاة وتعليم الصحفيين أساليب كتابة التحقيقات الصحفية. وأدى التزام البنك الدولي بمكافحة الفساد إلى المساعدة في تشجيع الاستجابة لهذه المشكلة على الصعيد الدولي. كما يواصل البنك جعل إجراءات مكافحة الفساد جزءاً أساسياً من عمله على صعيد إجراء التحليلات وتنفيذ العمليات

[1] محمد عبد الله شاهين،السياسات التدالية للبنك والصندوق الدولي في اقتصاديات الدول العربية ، دار يافا العلمية للنشر ةالتوزيع، ط01، 2017. ص ص 40-40.

كما أن البنك ملتزم بالتأكد من أن المشروعات التي يمولها خالية من الفساد، وذلك من خلال وضع إرشادات صارمة وإتاحة خط هاتفي ساخن لتلقي أية شكاوى في إطار الإبلاغ عن الفساد. وحتى الآن تم فرض حظر على أكثر من 350 شركة وشخص يمنع تعاملهم مع المشروعات التي يموّلها البنك الدولي. كما قام معهد البنك الدولي بإنشاء مركز رئيسي للمعرفة والتعلم والبيانات بشأن أنظمة الإدارة العامة ومكافحة الفساد .

4-البنك الدولي يساند بقوة تخفيض أعباء مديونيات اشد البلدان فقرا وأكثرها مديونية:

في عام 1996، بدأ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتنفيذ مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – وهي أول نهج شامل بشأن تخفيض الديون التي على عاتق أشد بلدان العالم فقراً وأكثرها مديونية. وفي هذا الإطار، يتلقى حالياً 28 بلداً تخفيفاً لأعباء ديونها بما يبلغ 56 بليون دولار أمريكي مع مرور الوقت. ومن شأن هذه المبادرة – بالاقتران مع أنواع أخرى من تخفيف أعباء الديون – تخفيض الديون الخارجية التي على تلك البلدان بنسبة الثلثين، مما يؤدي إلى تخفيض مستويات مديونيتها بصورة عامة إلى مستوى أدنى من متوسط مديونية البلدان النامية. وبموجب هذه المبادرة، تقوم هذه البلدان باستخدام الأموال الحكومية التي تحررها برامج تخفيف أعباء المديونية في تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء. فعلى سبيل المثال [1]، وضعت رواندا أهدافا لتعيين معلمين وزيادة أعداد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية. وتقوم هندوراس بوضع خطط لتقديم خدمات الرعاية الأساسية

[1] محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق،ص43.

لما لا يقل عن 100000 شخص في المجتمعات المحلية الفقيرة. وتقوم الكاميرون بتدعيم جهود مكافحة فيروس ومرض الإيدز عن طريق توسيع نطاق التوعية – من بين أمور أخرى بهدف تشجيع قطاعات السكان شديدة التعرّض لمخاطر الإصابة بهما على استخدام الأغطية الذكرية الواقية .

5-البنك الدولي من اكبر الجهات الدولية تمويلا المشروعات التنوع البيولوجي:

منذ عام 1988، أصبح البنك الدولي من بين أكبر المصادر الدولية تمويلاً المشروعات التنوع البيولوجي التي تقوم بحماية مجموعة عالمنا الواسعة من أنواع الحيوانات والنباتات والأحياء الأخرى. ومع أن فقدان التنوع البيولوجي شأن دولي فإن الذين يعيشون في مجتمعات محلية في المناطق الريفية في البلدان النامية يشعرون بأكبر آثاره لأنهم الأكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية من أجل الحصول على الغذاء، والمأوى والدواء، والدخل، والعمالة والهوية الثقافية الحضارية. ولهذا السبب، انضم البنك الدولي إلى مؤسسة الصون الدولية وصندوق البيئة العالمية ومؤسسة ماكآرثر والحكومة اليابانية في إنشاء صندوق يسهم في تحسين حماية التنوع البيولوجي في المناطق المهددة الواقعة في البلدان النامية، حيث إنها أغنى بقاع كوكب الأرض بالتنوع البيولوجي وأكثرها تعرضاً للأخطار [1]. كما انضم إلى الصندوق العالمي للأحياء البرية في خلق وضمان أمن المناطق المحمية شديدة التعرّض للأخطار والمصادقة على كون الغابات القائمة بإنتاج الأخشاب وغيرها قابلة للاستمرار.

[1] محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق،ص45.

فالاهتمام بالبيئة يحتل مركزاً هاماً في رسالة البنك الدولي الرامية إلى تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء[1].

وترتكز استراتيجية البنك الدولي بشأن البيئة على كل من تغير المناخ والغابات والمورد المالية،، وإدارة شؤون التلوث والتلوث والتنوع البيولوجي من بين الأمور أخرى وتبلغ حاليا قيمة المشروعات التي بمونها البنك الدولي والتضمن العدالة بيئية والصحة حوالي 1 بليون دولار أمريكي.

6- يعمل البنك الدولي في ايطار الشراكة اكثر من أي وقت مضى:

في السنوات الست الماضية القسم البنك الدولي إلى مجموعة واسعة. الشركاء في الحملة الدولية على الفقر. فمن أجل تخفيض كثار الاحترار العالي على سبيل المثال - عمل البنك الدولي منع الحكومات والقطاع الخاص للفية صندوق جديد باسم صندوق الكربون البيولوجي (Carbon Final) ومع الرابطة الدولية المبادلة انبعاثات غاز الكربون (HTA))في تنفيذ صندوق الكربون التنمية الجامعات المحلية (CDCF) كما يعمل البنك الدولي مع الصندوق العالي للأحياء البرية في حانية الغابات وهو أيضاً يرعى بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعية (FAO) وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي - المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية (CGLAR) التي تقوم بتعبئة وحشد أفضل وأحدث الخبرات العلمية من أجمل خفيض أعداد الجياع والفقراء وتحسين العلمية وصحة البشرة وحماية البيئة كما يحمل البنك الدولي من خلال المجموعة الاستشارية لمساعدة أحمد

[1] محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق، ص 42-43.

البلدان فقرأ مع 27 منظمة دولية وجهة مالحة لإتاحة القدرة للفقراء على الحصول سول على الخدمات المالية (كالفروض والادخار بموجب ما يسمى التمويل الأصغر كما نجحت شراكة تستهدف مكافحة مرض عمى الأنهار في عموم قارة أفريقيا يمنع حدوث 700000 إصابة بالعمى مع فتح 25 مليون هكتار. من الأراضي الزراعية ووضعها في الإنتاج الزراعي فضلاً. معالجة 35 مليون شخص سنوياً من بين المصابين بذا المرضى.

7-البنك الدولي يساعد في إتاحة المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل للفقراء

بينما يعتبر معظم الناس في بلدان العالم المتقدمة وجود البنية الأساسية (على سبيل المثال، المياه النظيفة والكهرباء وخدمات النقل من الأمور المسلم بها، فإنها رفاهية يحلم بها سكان العديد من البلدان النامية في العالم. فهناك حوالي 1.4 بليون شخص في البلدان النامية ليسوا قادرين على الحصول على المياه النظيفة وهناك حوالي 3 بلايين شخص يعيشون دون أن تكون لديهم خدمات أساسية كالصرف الصحي والكهرباء. فالبنية الأساسية ليست مجرد إنشاء المشروعات الكبيرة. بل هي تعني تقديم الخدمات الأساسية التي يحتاجها الناس في حياتهم اليومية كتحسين المساكن العشوائية وإتاحة الطرق التي تصل إلى أشد المناطق الحضرية فقراً. وتعتبر البنية الأساسية أيضاً جزءاً هاماً من جهود البنك الدولي في المساعدة على الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. فلتقديم المياه النظيفة أثر مباشر في تخفيض معدلات وفيات الأطفال [1]. كما أن تزويد المجتمعات المحلية بالكهرباء يحمي : والأطفال من ضرورة قضاء ساعات طويلة في جلب الحطب لأغراض الطبخ والتدفئة، ويتيح

[1] محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق، ص 50.

لهم المزيد من الوقت للقيام بأنشطة أخرى. كما أن الأطفال بصورة خاصة يصبحون قادرين على تكريس المزيد من الوقت لواجباتهم المدرسية ففي المملكة المغربية، أدى طريق سانده البنك الدولي إلى المساعدة في زيادة نسبة الفتيات الملتحقات بالمدارس من 28 في المائة إلى 68 في المائة. كما أن البنية الأساسية تربط بين المجتمعات المحلية والعالم المحيط بها. وفي إكوادور، يقوم مشروع لكهربة الريف بالمساعدة في تحسين مستويات المعيشة وتوسيع نطاق الفرص السانحة عن طريق توصيل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشبكة الإنترنت وخدمات مؤسسات الأعمال التجارية إلى المجتمعات المحلية الفقيرة.

8-تزايد دور المجتمع المدني في عمل البنك الدولي :

عتبر نمو حركة المجتمع المدني في السنوات العشرين الماضية من بين أكثر الاتجاهات أهمية في عملية التنمية على الصعيد الدولي. فمنظمات المجتمع المدني - التي تضم مجموعات لا تتبع الحكومة أو القطاع الخاص ومنها نقابات العمال والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات القائمة على الأديان، ومجموعات المجتمعات المحلية والمؤسسات غير الهادفة للربح – ليست ذات تأثير في مناقشات سياسات التنمية الدولية فحسب بل أصبحت قنوات هامة من أجل تقديم الخدمات [1] الاجتماعية وتنفيذ برامج التنمية الجديدة. فنسبة اشتراك منظمات المجتمع المدني في المشروعات التي يمولها البنك الدولي ازدادت من 21 في المائة من كافة المشروعات في عام 1990 إلى حوالي 72 في المائة في عام 2005. كما تزداد مساندة البنك الدولي لمنظمات المجتمع المدني عن طريق إتاحة المزيد

[1] محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق، ص 55.

من المعلومات إليها وعروض إتاحة التدريب لها. كما يقوم البنك الدولي بتقديم المنح لمنظمات المجتمع المدني بغية إعادة بناء المجتمعات المحلية التي مزقتها الحروب، وتقديم الخدمات الاجتماعية ومساندة تنمية المجتمعات المحلية. ويقوم موظفو البنك الدولي المعنيون بمنظمات المجتمع المدني في أكثر من 70 مكتباً تابعاً للبنك في مختلف بلدان العالم بالتشاور والعمل مع منظمات المجتمع المدني بشأن مجموعة من القضايا التي تتراوح ما بين الوقاية من فيروس ومرض الإيدز وتطوير أنشطة الائتمان البالغ الصغر ومحاربة الفساد وحماية البيئة .

البنك الدولي يساعد البلدان الخارجة من الصراعات

يعمل البنك الدولي حالياً في 35 بلداً متأثراً بصراعات. وهو يعمل مع الحكومة المعنية ومع الشركاء من بين المنظمات غير الحكومية (المحلية والدولية) بهدف: مساعدة الناس المتضررين من الحروب، واستئناف عملية التنمية السلمية، ومنع نشوب العنف مرة أخرى ويتناول عمل البنك الدولي مجموعة من الاحتياجات من بينها: استنهاض الاقتصاد، وترميم وإعادة بناء البنية الأساسية التي تضررت بسبب الحرب وإعادة بناء المؤسسات، وإزالة الألغام الأرضية [1]، ومساعدة الناس الذين شاركوا في الصراعات واللاجئين على الاندماج ثانية في مجتمعاتهم، وتوجيه البرامج إلى الضعفاء من بين الناس كالأرامل والأطفال. كما قام البنك الدولي بتطوير أدوات وإجراء بحوث بهدف تحسين تحليل وفهم مصادر الصراع وتشجيع نمو الاقتصاد وتقليص الفقر بطريقة تؤدي إلى تخفيض مخاطر نشوب الصراعات

[1] محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق،ص60.

في المستقبل. ومن بين المشروعات الواسعة النطاق التي ساندها البنك الدولي إعادة إدماج الجنود الذين شاركوا في الحرب في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا الوسطى في مجتمعاتهم، وإعادة بناء البنية الأساسية ومساعدة المجتمعات المحلية الأفغانية، ومعالجة الصدمات النفسية والاجتماعية في البوسنة والهرسك، وإعادة تأهيل أطفال الشوارع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحماية ممتلكات الكولومبيين الذين أخرجتهم الصراعات منها.

البنك الدولي يصغي ويستجيب لأصوات الفقراء

تعلم البنك الدولي من خلال الحديث مع 60000 .من الفقراء في 60 بلداً ومن العمل اليومي الذي يقوم به – أن الفقر ليس مجرد عدم كفاية الدخل بل هو أيضاً الافتقار إلى الحرية الأساسية في العمل والاختيار واغتنام الفرص كما أنه التعرض للإساءة والفساد ويعتقد البنك الدولي أنه ينبغي عدم اعتبار الذين يعيشون واقع الفقر عيناً، بل هم مورد وشريك في محاربة الفقر، فالنهج الذي اعتمده البنك الدولي بشأن تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء يضعهم في مركز عملية التنمية ويخلق [1] أوضاعاً يمكنهم فيها من اكتساب المزيد من السيطرة على حياتهم، وذلك من خلال تحسين قدرتهم على الحصول على المعلومات وزيادة مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات ويساند البنك الدولي حالياً مجموعة متنوعة من مشروعات التنمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية بموارد تمويلية تبلغ أكثر من بليوني دولار أمريكي. ومن بين الطرق الأخرى لمساندة الفقراء برامج المدارس التي تديرها

[1] الحسني عرفان،المرجع السابق،ص99.

المجتمعات المحلية وإصلاح أجهزة القضاء وزيادة القدرة على الوصول إلى العدالة [1]، وتزويد المواطنين بالقدرة على تحديد مدى جودة الخدمات الأساسية كالقدرة على الحصول على خدمات إمدادات المياه والتعليم والرعاية الصحية.

ثانيا : إخفاقات البنك الدولي:

وبالرغم من هذه الإنجازات إلا انه هناك العديد من الإنتقادات توجه إلى البنك تذكر منها:

- شدة حرص البنك في تقديم القروض فإذا طلبت دولة ما من البنك قرضا فانهيدر سحالة تلك الدولة دراسة مستفيضة ثم يرسل بعثة لدراسة الأوضاع في النتاج والوسائل الأخرى التي لا يمكن أن تلجأ إليها الدولة، ثم تقدم البعثة تقريرا إلى مدير البنك الذي يعرضه بدوره على مجلس المديرين ثم يرسل البنك مرة أخرى بعثة لكي تشرف على استعمال القروض والتأكد أن الأموال استخدمت لأغراض متفق عليها خوفا من فشل المشروعات التي تتفق عليها.
- لقد انقضى على البنك سنوات ومع ذلك عدم التوازن والاختلال بين موازين لمدفوعات لمعظم دول العالم مازال قائما.
- معظم قروض البنك كانت لمشاريع القوى الكهربائية، ولوسائل النقل المختلفة مما يؤدي إلى حرمان القطاعات العديدة الأخرى من مساهمة البنك في إقامتها.

[1] محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق،ص66.

الفرع الثالث:اتفاقيات الجزائر و البنك الدولي.

من خلال قراءة التقارير الخيرة للبنك الدولي حول الجزائر يظهر التطور الكبير في العلاقات بين الجزائر والبنك الدولي :

1 -بعد 1962 كان حضور البنك الدولي قويا ومكثفا في مساعدة الدول التي في طور البناء:

-تكوين الإطارات في مختلف الميادين المهنية.

-منح قروض مالية ومساعدات تقنية

2 -هذا النوع من التدخل منذ حتى بداية 1990 التاريخ الذي دخلت فيه الجزائر في أزمة اقتصادية لا مثيل لها كانت محملة ديون خارجية هامة عن تدهور كبير في أسعار البترول اضطرت الجزائر من خلاها إلى التوقف تماما عن تسديد ديونها أمام هذا المأزق كان من الضروري تدخل كل من البنك والصندوق[1].

3 -أمام هذه الوضعية المزرية لم يكن هناك حلولا لا الشروع في مفاوضات لفروض تحقيق الديون الخارجية وتطبيق فوري لتوصيات البنك الدولي الفروضة على الجائر في ايطار ما يسمى بمخطط تسوية الوضعية نتائج هذا المخطط استعجالي كانت للأسف وخيمة حيث أدى تطبيقها سنوات 1994-1995 إلى إضرار هام في القطاع العام بسبب فصل ما يقارب عن 400000 عامل السبب الذي لم تتقبله

[1] محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق،ص68.

السلطة المركزية وحصل إلى درجة اتهام الحكومة في ذلك الوقت بمساعدة البنك الدولي على حساب القطاع العام.

يمكن القول السمعة البنك الدولي تحطمت في نظر الرأي العام الجزائر بالذي رجع كل هذا الخراب إليه وما زاد الطين بلة هو ما كان يعكس الجزائر بالموازاة من أزمات أخرى وأخطرها الأزمة الأمنية الذي اثر كثيرا على الاقتصاد الوطني بداية من 1999 تحسنت الأوضاع خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول إلى أيامنا هذه ...انتعاش صادرات الجزائر من المحرقات وكذا تحسن القطاع المني مكن الجزائر من التحكم في الأوضاع وتحقيق نسبة نمو ديموغرافي مقبول للبنك الدولي. ومن خلال متابعة الوضع في الجزائر اضطر في إطار هذه المعطيات الجديدة الى التكيف مع الاحتياطات الجديدة للجزائر وبطلب من الحكومة الجزائرية، إنشاء استراتجية تعاون بينها وبين البنك، سميت بالمساعدة القارية الاستراتيجية هذه الاستراتيجية الجديدة من التعاون المطبقة من 2004-2006 تتركز حول إنهاء المشاريع وتطوير نمو الاقتصادي وكذا خلق مناصب شغل من خلال مساعدة القطاع العام وجعله فعلا و التشجيع على الاستثمار الخاص في القطاع الاقتصادي[1].

القروض التي تحصلت عليها الجزائر من البنك:

لقد استفادت الجزائر من البنك قرضين رئيسيين لتقليل الكوارث الطبيعية وخلق فرص العمل تتمثل في ما يلي :

[1] محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق،ص77.

1 - قرض من البنك الدولي لتقليل الكوارث الطبيعية على فقراء المناطق الحضرية في الجزائر واشنطن 08 اوت 2002 وافق البنك الدولي على قرض قيمته 89 مليون دولار أمريكي للجمهورية الجزائرية لتخفيض درجة تعرض سكان المناطق الحضرية (المدن) للفياضانات والزلازل و الكوارث الطبيعية الأخرى، وسيسعى المشروع الذي يموله هذا القرض إلى تحسن قدرة الجزائر على التصدي لأوضاع الكوارث الطبيعية وإدارتها وإدخال إجراءات وقائية تعرض فقراء المناطق الحضرية لكوارث في المستقبل.

تتميز الجزائر العاصمة والمدن الأخرى بارتفاع معدل التمدن التوسع العمراني) الذي ارتفع من 371 من عام 1996 إلى حوالي 60% عام 2000 وتسهم المساكن شديدة الازدحام ، وعدم وجود أسواق لتمويل الإسكان ونظام الإسكان الاجتماعي في حدوث تدهور سريع في رصيد المباني ، كما أن الجزائر العاصمة التي من يقطنها 03 ملايين نسمة معرضة للسيول والانهيارات الأرضية والطينية والزلازل وقد أدى هذا إلى تكبد الفقراء خسائر مالية واجتماعية واقتصادية وتحول الموارد المالية من ل ع جهود التنمية التقليدية إلى الانتعاش وإعادة الإعمار .

في الآونة الأخيرة أسفرت الإمطار الغزيرة التي اقترنت بفيضانات وتدفقات طينية عن وفاة 300 شخص حدثت نسبة 95 % في الجزائر العاصمة وخسائر ، وأضرار في الممتلكات بلغت قيمتها 400 مليون دولار وكان الإسكان هواشد القطاعات تاثير فبلغ نصيبه

33 بالمئة من [1] الأضرار الكلية وتبعته الخسائر التي منت بها شبكات المياه والصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار ثم البنية الأساسية العامة مثل الطرق الجسور، والموانيء ثم المنشآت الزراعية.

ويعتبر المشروع الذي تمت الموافقة عليه استجابة لطلب الحكومة الجزائرية، مساعدة لإعادة التأهيل والوقاية في أعقاب الفيضانات، وسيعد احد مكونات المشروع الحكومة للتصدي للكوارث الطبيعية عن طريق تحويل اجرا دراسات وتدريب موظفين في الهيئات الوطنية المسؤولة عن الحماية المدنية والأرصاد الجوية و موارد المياه وشرا معدات لعمليات البحث والانقاذ وعمليات الإخلاء الطبي وغيرها وسيمول مكون آخر في المشروع عمليات إعادة الاعمار الطارىء، مثل: بناء مساكن جديدة لمن فقدوا منازلهم في الفيضانات وبنا إشغال مياه وإعادة التشجير لتثبيت التربة.

وسيقدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير احد مؤسسات مجموعة البنك الدولي المسؤول عن تقديم القروض والمساعدات الفنية للبلدان الموسطة الدخل فهذا الذي تبلغ قيمته 89 مليون دولار، بشرط الإقراض العادي وستساهم الحكومة الجزائرية ب 36 مليون دولار في المشروع، وستلعب دورا رئيسيا في إدارته، وجدير بالذكر أن البنك قدم مساعدات بلغت حوالي 08 ملايين دولار في مختلف أنحاء العالم لعمليات إعادة الاعمار في أعقاب الكوارث[2].

[1] محمد عبد الله شاهين،المرجع السابق،ص88.

[2] يونس أحمد البطريقة،المرجع السابق،ص70.

قرض من البنك الدولي لمكافحة الفقر في المناطق الريفية الجزائرية من خلال خلق فرص العمل 29 ابريل 2003 وافق البنك على قرض بمبلغ 95 مليون دولار أمريكي للحكومة الجزائرية من اجل تهيئة فرص العمل في المناطق الجبلية الريفية التي سكانها من ذوي الدخل المنخفض في شمال غرب وشمال وسط الجزائر ويسعى لرفع مستويات معيشة الفقراء في المناطق الريفية الجزائرية حيث كانت بيانات عام 1995 إن نسبة 70% من الفقراء يعيشون في مناطق ريفية أي ما يعادل ما مجموعة 2.7 مليون شخص وان هناك علاقة وثيقة بين الفقراء والبطالة كما أن المجتمعات الريفية تتأثر بقلة العمالة نتيجة التغيرات الموسمية في الأنشطة الزراعية، علما أن الأوضاع ازدادت سوءا نتيجة الجفاف المستمر في الجزائر في السنوات 10 الأخيرة[1].

[1] يونس أحمد البطريقة،الملرجع السابق،ص79.

هل كانت أهداف الصندوق والبنك حقاً تأمين الاستقرار وتقديم المساعدات للدول المحتاجة أم أنها تأطير شرعي جديد لإدارة تلك المعادلة القديمة في تحويل ثروات أمم الأخرى.

في البداية عليكم أن تستدينوا لتنموا وبعدها عليكم أن تشدوا الأحزمة حتى تسدوا ديونكم وتنمو في اجتماع لمجلس إدارة الصندوق وبعد مبادرة للدول الأكثر فقراً ذات المديونية العالية صرح المجتمعون أن هذه المبادرة تأتي من أجل إيصال دين البلدان الفقيرة إلى حدود مقبولة والمقصود بالمقبولة هنا هو ما يمكن للبلدان المدينة أن تتحمله دون الانهيار أو أقصى مرحلة تستطيع فيها الدول المتقدمة أن تنهب فيها تاركة الدول النامية ضمن الحد المطلوب فلا مجال للصعود وممنوع عليها العكس حتى لا ينهار نظام السيطرة العالمي.

لقد جعلنا القرن العشرين متشائمين في العمق (فرانسيس فوكوياما لقد أصبح واضحاً لكل ذي عينين حجم التحديات التي تواجه الدول العربية خلال القرن الحادي والعشرين وهى تحديات تنبع من مصادر شتى وتهدد بإلحاق أفدح الأضرار ليس فقط بالمستقبل الاقتصادي للشعوب العربية، ولكن بات الخطر يلتف حول هويتها وثقافتها بل ووجودها القومي ذاته فهناك تحديات العولمة وانفتاح الأسواق وشراسة الشركات عابرة ،القارات، وتنامي النزعة نحو بناء التكتلات الاقتصادية والإقليمية واشتداد حمى التنافس الاقتصادي، ومخاطر التهميش التي تنتظر الكيانات الصغيرة غير القادرة وغير المؤهلة للمنافسة والسماوات المفتوحة، الأقمار الصناعية والبث الفضائي الذي لا تحده قيود وهناك من جانب آخر تحديات القوى الإقليمية المتحفزة لدور جديد في منطقة الشرق الأوسط خصماً من حساب قوى إقليمية عربية كبرى كمصر وغيرها من التحديات التي تهدد المستقبل العربي بصفة عامة.

وبالرغم من تنوع وتعدد هذه التحديات والمتطلبات اقتصادية – سياسية – اجتماعية – ثقافية – تكنولوجية – بيئية) إلا أن التحديات الاقتصادية تقع في موقع الصدارة، لأنها تشكل الأساس لحل المعضلات والوفاء بما تبقى من الاحتياجات.

وتعتبر التحديات الاقتصادية واحدة من أخطر التحديات التي تواجه الدول العربية في الوقت الراهن وإحدى التحديات التي يجب على البلدان العربية الانتباه إليها حالياً وخاصة مع بروز الأزمة الاقتصادية العالمية.

ونظراً لخطورة التحديات الاقتصادية وأثارها السلبية المختلفة فإنه يتوجب على الدول العربية أن تيسرع العمل على إيجاد السياسات والاستراتيجيات التي يمكن من خلالها مواجهة تلك التحديات حتى لا تتفاقم المشكلات المترتبة عليها.

ولقد حاولت هذه الدراسة التوصل إلى أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية في ظل المشهد العالمي المعاصر، وسعت الدراسة للإجابة على مجموعة من التساؤلات، وخلصت إلى عدد من النتائج منها ما يلي:

- أصبحت التحديات الاقتصادية أحد حقائق الواقع المعاش في الدول العربية في الوقت الراهن، ومن أخطر التحديات التي تؤرق بال كل مهتم بالشأن العربي.
- هناك أنماط وصور مختلفة للتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية.
- يترتب على تلك التحديات الاقتصادية العديد من الآثار الضارة بمستقبل التنمية العربية

-لم يعد العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة تنموية فحسب وإنما أصبح ضرورة مصيرية، فالواقع والمستقبل للتكتلات الاقتصادية.

- هناك مسئولية أساسية تقع على عاتق الدول العربية في المرحلة القادمة، فإذا ما تحددت عناصر المسئولية العربية فإنه يمكن أن تسهم الدول العربية في تشكيل البيئة الاقتصادية الدولية الجديدة.

ولاشك أن قدرة النظام الاقتصادي للدول العربية على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي تعد معياراً للحكم على درجة نجاح النظام أو فشله،

وبالتالي يحتاج النظام الاقتصادي العربي لكي يكون نظام ناجحاً وفعالاً، أن يسير بخطوات ثابتة وسريعة في طريق مواجهة التحديات الاقتصادية وتحسين معدل النمو .

أولا: باللغة العربية:

1. **الكتب:**

2. الشقيري نوري وآخرون المؤسسات المالية المحلية والدولية، الطبعة الأولى (عمان بدار المسيرة النشر والتوزيع والطباعة ، 2009).
3. عرفان تقي الحسيني التمويل الدولي الطبعة الأولى (عمان :دار مجدلاوي للنشر، 1999).
4. ميثم عجام صاحب التمويل الدولي عمان غدار زهران للنشر والتوزيع، 2008).
5. فليح حسن خلف التمويل الدولي الطبعة الأولى (عمان: الوراق للنشر والتوزيع 2004.
6. احمدني بن شهرة سياسة الاسلام الاقتصادي في الجزائر (الجزائر) دار هومة، 2008).
7. أسامة محمد إبراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل مذكرة دبلوم الدراسات الضريبية كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
8. مصطفى محمد عز العرب، سياسات و تخطيط التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية ، الطبعة الأولى، القاهرة، 1988.
9. يونس أحمد البطريقة، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكنرية، بدون سنة
10. ضياء مجيد، اقتصاديات القود والبنوك، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، دب.
11. الهادي قطش أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر 2009.
12. بشار محمود قبلان أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الاقتصادية السياسية، ط 01 دار عمال، 2008.

13. عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب جوانب الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعية، بيروت، د س ن .

14. شعبان فرج العمليات المصرفية وإدارة المخاطرة دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، د ب ن.ذ

15. ناظم محمد الدوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية ط 01. دار الهدى للنشر والتوزيع الجزائر 1999 .

16. عبد المعز عبد الغفار نجم الجوانب القانونية للشاط البنك الدولي للإنشاء والتعمير، د طه الهيئة المصرية العامة للنشر، القاهرة 1946.

17. عبد الغفار حنفي، الأسواق ولمؤسسات المالية الدولية، د.ط، دار لجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2001.

18. يونس أحمد البطريقة، السياسة الدلية في المالية العامة، ط.د، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، د.ب.ن، د س ن.

19. حمزة عبد الحليم، وآخرون، البنوك ودورها في تحفيز التنمية، د ط دار الهدى للنشر والتوزيع الجزائر 2013 .

20. خليل سمحراني، منظمة التجارة العالمية والدول النامية، د ط دار النفاس، دب، 2000.

21. غريبي مليكة، دروس في عمليات البنوك، د ط، جامعة التكوين المتواصل، 2015.

22. على عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي، ط 04، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

23. سامي خليل، اقتصاديات النقود البنوك، د.ط، دار النضة العربية، القارة، 2000.

24. احمد شعبان محمد علي الصكوك ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، د ط دار للتعليم الجامعي، 2014، الجزائر .

25. الحسني عرفان نفي التمويل الدولي، ط 01، دار مجد لاوي للنشر، عمان، 1999.

26. محمد عبد الله شاهين،السياسات التداحلية للبنك والصندوق الدولي في اقتصاديات الدول العربية ، دار يافا العلمية للنشر التوزيع، ط01، 2017.

2- الأطروحات:

1. إيمان حملاوي دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2012) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، (بسكرة : جامعة محمد خيضر 2013-2014 .

3- الأوامر:

1. الأمر 01/04 المؤرخ 20/08/2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة .22/08/2001.
2. الأمر 01/04 المؤرخ: 20/08/2001 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها، الجريدة الرسمية عدد 47 مؤرخة 22/08/2001 .

4- قوانين:

1. قانون رقم 86/12 المؤرخ 09 اوت 1986 يتعلق نظام البنوك والقرض الجريدة الرسمية، عدد 34، صادرة 20 اوت 1986.
2. قانون رقم 12/86 مؤرخ في 13 ذي الحجة عام 1406 الموافق لـ 19 غشت سنة 1986، يتعلق بنظام البنوك والقروض الجريدة الرسمية العدد 34 مؤرخ 20 أوت 1986
3. قانون رقم 90-10 يتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، عدد 20، صادرة 27 أوت 2003

4. قانون 63-320 الموافق 31 أوت 1963 المتضمن إتفاقية الموافقة الانضمام المتعلقة بإنشاء البنك الدولي، ج ر 12، العدد 20 صادرة 01 سبتمبر 1963

5- تقارير

1. تقرير البنك الدولي، انهاء الفقر المدقع – تعزيز الرخاء المشترك، 2017.

6- مواقع إلكترونية:

1. صندوق النقد الدولي التقرير السنوي لسنة 2013www.imf.org/
2. أسامة محمد ابراهيم محمد صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل الإسكندرية http://www.eastiaws.com
3. http//www.bohot.ml.19/04/2016 16h59
4. كريستين للغادر 02H 15 2016 04 18 . http:ar.wikipedia.org wiki
5. http//invescompany.com.19/04/2016 16h02
6. http//WWW.IMF.ORG.20/01/2016 1703. 32
7. 2016.1604/04/23 12 27 نظم الصرف وتبية نبيل35 /http
8. سعر الصرف، ويكيبيديا، 205.04.2016، على الساعة 17:05.
9. تعريف ميزان المدفوعات موضوع http://www .205.04.2016، على الساعة 17:05.
1. http//www.imf.org08/06/2016.15h10

10. http//www.imf.org .07/06/2016.15h10

11. ثانيا: باللغة الأجنبية:

1. The IMF and the World Bank in Africa: Conditionality, impacts and alternatives, Scandinavian Institute of African studies, Uppsala, 1987

الإهداء
الشكر
مقدمة..... 01
الفصل الأول:صندوق النقد الدولي..... 05
المبحث الأول ماهية صندوق النقد الدولي..... 06
الفرع الأول: اتفاقية برتن وودز..... 06
الفرع الثاني : شروط الانضمام للصندوق..... 10
المطلب الثاني: أهداف ووظائف الصندوق..... 12
الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي..... 12
الفرع الثاني : وظائف الصندوق..... 13
المبحث الثاني: آليات عمل الصندوق..... 14
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي..... 15
المطلب الثاني: تطور النظام النقدي للصندوق..... 23
الفرع الأول: التعاملات النقدية الدولية..... 24
الفرع الثاني: أشكال المساعدات..... 34
الفصل الثاني: دور البنك الدول في التدخل السياسة النقدية..... 41
المبحث الأول: مفهوم البنك الدولي..... 41
الفرع الأول: التعريف الفقهي للبنك الدولي..... 42
الفرع الثاني: التعريف القانوني للبنك الدولي..... 44
المطلب الثاني: مهام البنك وطبيعة عمله 49
الفرع الأول: وظائف البنك الدولي..... 49
الفرع الثاني: طبيعة عمل البنك الدولي ومؤسساته. 50
المبحث الثاني: الأجهزة التنظيمية للبنك الدولي وسياسات الإقراضية.....51
المطلب الأول: مجلس المحافظين ومجلس المدراء التنفيذيين.....52
الفرع الأول: مجلس المحافظين..... 52

الفرع الثاني: مجلس المدراء التنفيذيين..... 54
المطلب الثاني: شروط الإقراض من البنك الدولي وإنجازات وإخفاقات البنك.....57
الفرع الأول: شروط العضوية وآلية التصويت في البنك الدولي.....57
الفرع الثاني: إنجازات وإخفاقات البنك الدولي..... 60
الفرع الثالث:اتفاقيات الجزائر و البنك الدولي..... 69
خاتمة..... 76
قائمة المراجع..... 88

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستان يجمعهما هدف واحد، هو رفع مستويات المعيشة في بلدانهما الأعضاء

وتتبع المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هذا الهدف، حيث يركز الصندوق على قضايا الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي في حين يركز البنك الدولي على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر

الكلمات المفتاحية :1- الصندوق 2- البنك الدولي3- الاستقرار المالي 4- التنمية 5-الدولي-6-الاقتصاد

The International Monetary Fund and the World Bank are two institutions united by one goal, which is to raise living standards in their member countries

The two institutions follow two complementary approaches to achieve this goal, as the Fund focuses on macroeconomic and financial stability issues, while the World Bank focuses on long-term economic development and poverty reduction.

Keywords: 1- Fund 2- World Bank 3- Financial stability 4- Development 5- International 6- Economy